مناهج التأصيل في التراث اللغويّ

مَثَلٌ من كتاب المُنْصف (شرح التصريف) لابن جنيّ

د. إسماعيل أحمد عمايرة
الجامعة الأردنية

يسعى هذا البحث إلى الإمساك بالخيوط المنهجيّة عند القدماء، في تأصيلهم للظاهرة اللغويّة، وهي، ولاشك، خيوط متعدّدة، تشير إلى أنهم نظروا إلى الظاهرة نظرة فيها نوع من التكامل المنهجيّ. ولكننا لا نتوقع منهم في تلك الفترة الرياديّة المبكرة، أن يكون اتّضاح المناهج عندهم جلياً كجلائه اليوم، أي بعد رحلة طويلة من التطوّر العلميّ. وسعياً وراء تحقيق الهدف من هذه الدراسة، فقد حدَّدَت لضبط موضوعها هذين السؤالين: ما مناهج القدماء في التأصيل اللغويّ؟ وكيف يمكن أن تُقَوّم جهودهم في ضوء نظرة لغوية حديثة؟

مصطلح الأصل مصطلح مُهِم في الدراسات اللغويّة، إذ هو مصطلح في المنهج وقد تكرّر في جلّ المباحث اللغويّة. بَيْدَ أنّه مصطلح مَعيب. ولعّل أظهرَ عيوبه تَعَدّدُ استعمالاته بمفاهيم شتّى، تختلف باختلاف النظرة المنهجيّة. وقد ترتّب على ذلك أن خَلَط بعض الباحثين بين هذه المفاهيم كما سيتضح لاحقاً.

وفيما يلي أذكر جملة من أظهر المفاهيم التي استُخدمت فيها كلمة "الأصل" وأقيم عليها مفهوم التأصيل اللغويّ:

١- المفهوم الوصفيّ

استعمل اللغويّ هذا المصطلح بمفهومه الوصفيّ القائم على درجة التردّد والشيوع. وعلى هذا لا يكون قليلُ الشيوع أصلاً. ومثال ذلك أن عدّ المازني إبدال

الواو همزة في: أحَد، وأصلها: وَحَد، نادراً، ولذا لا يُعَدّ أصلاً. قال: "وقالوا: أحدٌ، في: وَحَدٍ، وهذا شاذ نادر ليس مما يُتَّخذ أصلاً"[٢].

ومع أننا نعلم أن بعض القدماء كان يسرف في البحث عن العلل والعوامل، غير أن بعضهم كان أقرب إلى الوصفية في اقتصاره على الظاهر. فالكسائيّ سئل عن سبب إجازته: أي، مع الفعل المضارع في نحو: سأضرب أيّهم في الدار، وعدم إجازتها مع الماضي في نحو: ضربت أيّهم في الدار، فقال: "أيٌّ كذا خُلقت"[١].

٢- المفهوم التاريخيّ

واستعمل لفظ الأصل بمعنى الأصل التاريخيّ، الذي كانت عليه الظاهرة اللغويّة قبل أن تتطوّر أو تتحوّل عنه. وعليه فالأصل -هنا- مرتبط بالقِدَم. ومن لطيفِ ما نجده عند القدماء أن لا يكتفوا برصد التطوّر، وإنما يتجاوزون ذلك إلى تعليله، والوقوف على بعض عوامله كاختلاف اللهجات. ولننظر إلى مَثَلٍ مما قاله المازنيّ في مضارع الأفعال التي تبدأ بواو، نحو: وجِل، ووَحِلَ، فإن مضارعها تتحول فيه الواو إلى ياء، لأنهم "استثقلوا واواً ساكنة بعد ياء"[٣]. فقالوا: يَيْجل، ويَيْحَل، بدلاً من: يَوْجل ويَوْحل. ثم أصبح الأمر في لهجة أخرى على نحو أكثر سهولة ويُسراً على المتكلّم، إذا تُلْتِلَت الياء الأولى، أي كُسِرت في: يَوْجَل، لتصبح: يِوْجَل. "كسروا الياء لتنقلب الواو ياء، لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها أُبدلتْ ياء، نحو: ميزان وميقات"[٤]. وثمّة تطوّر ثالث، إذ بعض القبائل حرصت على فتح مقطع المضارعة مع تجنب الصعوبة الناجمة عن التقاء ياء المضارعة المفتوحة مع الواو، فمدّت الفتح وحَذَفت الواو، فقالت: ياجَل، وياحَل.

٣- المفهوم المبنيّ على نظريّة العامل

وقد يستعمل اللغويّ الأصل بمفهوم آخر تقتضيه نظريّة العامل في التفسير النحويّ، بغضّ النظر عن المفهوم التاريخيّ، أو المفهوم الوصفيّ، كأن يقال: الأصل في المنادى النصب. فإن جاء الاسم مضموماً، قيل: مبنيّ في محلّ نصب. وذلك لأن افتراض النصب أصلاً يسير مع قاعدة النداء المركزيّة، التي تُقَرّر أن الأصل في المنادى أن يكون منصوباً[(٥)] . وكأن يقال في قاعدة مركزيّة أخرى: الأصل في فعلي الشرط والجزاء أن يكونا مجزومَين، فإن استُعمل غير المجزوم، قيل: هو في محل جزم. ولو افترض النحويّ أنّ الماضي هو الأصل، لصعب عليه أن يُفسّر الجزم في المضارع. والجزم حالة من الحالات المتغيرة التي يأتي عليها المضارع. أمّا الماضي فالأيسر أن يُعَدّ فرعاً، لأنه مبنيّ، والبناء ثبوت وملازمة لأوضاع محددة، ولذا كان بحسب نظرية العامل ليس أصلاً[(٦)] .

٤- المفهوم الاستقرائيّ

قد يؤصّل اللغويّ الظاهرة الاشتقاقيّة على أساس استقرائيّ؛ فالأصليّ من أحرف الكلمة ما ثبت في اشتقاقات الكلمة، وعكسه الزائد، وهو ما لا يثبت في اشتقاقات الكلمة. وعلى هذا فالأصوات الصامتة: كتب، أصوات أصليّة فيما اشتق من مادة: كتب، نحو: كاتب، واستكتب... وما سوى ذلك فهي أصوات زائدة.

وهذا الضرب من التأصيل يقوم على أساس المنهج الاستقرائيّ، وهو منهج ذو صبغة استنتاجيّة، إذ جعل القدماء من ظواهر اللغة ومفرداتها جزئيات تُستمدّ منها القواعد الاشتقاقية. فدرسوا مجموعات اشتقاقيّةً محدّدة على نحو تجريبيّ، فاستخلصوا منها أحكاماً قياسيّة، وقواعد عامّة، كأن تكون أحكام بناء اسم الفاعل من الثلاثيّ: أكل – آكِل، ومن غير الثلاثي: آكَلَ – مؤاكِل؛ وكذلك اسم المفعول: مأكول، ومؤاكَل؛ وهكذا في صيغ المبالغة وما سوى ذلك من أنواع المشتقات. ثمّ يُعمّم الحكم على نحو يطّرد في مواد أخرى. وبذا تتشكّل القواعد الأصول التي هي خلاصة انتقال الفكر من الأحكام الجزئيّة إلى جميع مفردات اللغة.

وقد كان يكفي في مرحلة مبكرة أن يكون الاستقراء ناقصاً، بمعنى الاكتفاء ببعض الجزئيّات لاستخلاص الحكم العام. قال ابن جنيّ في تأكيد هذا المفهوم الاستقرائيّ: "إنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع" (٧). وهي سمة اتّسم بها اللغويون الأوائل، ثمّ جاءت مرحلة تتسم بالشمول، إذ أخذ اللاحق يعمّق أحكام السابقين باستعراض جزئيات أوسع، وعينات أشمل؛ ولذا كان من سمات هذه المرحلة أن كثرت أقوال اللغويّين من مثل قول ابن جنيّ: "وفِعْلِل يكون اسماً وصفه. فالاسم: قِرْطِم، وعِظْلِم؛ والصفة: صِمْرِد وهِزْمِل، وخِزْمِل، وخِضْرِم، وضِمْرِز، ولِطْلِط، ودِرْدِح؛ وإنَّما أكثرتُ من هذا لأن أبا العباس ذكر أنّ فِعْلِلا في الصفة قليل" (٨).

٥- المفهوم الاستنباطيّ

الاستقراء الناقص والاستقراء التام سمتان متتابعتان زمنيّاً ومتداخلتان أحياناً. وكلّما استقرّت القواعد وتجذّرت، فإن من الطبيعيّ أن تصبح منطلقاً لمحاكمة النصوص، بعد أن كانت النصوص منطلقاً لاستخلاص القواعد. فكأنّما القواعد مُسَلَّماتٌ منطقيّة لا تحتاج إلى مزيد من الاختبار. وهكذا أصبحت القواعد هدفاً يسعى اللغويّ إلى ترسيخه، حتَّى لقد برز احتفاء المتأخرين من النحاة بالمثال أكثر من احتفائهم بالشاهد. فالشواهد لإنشاء القواعد عليها وتأصيلها بها. أمّا المثال فلترسيخ القواعد وتفهيمها، حتّى يلتزم الناس بالقواعد. ولذا كنت ترى جيلاً من اللغوييّن المعلّمين يقرّرون القواعد ثمّ يشرحونها بالمثال، وقلّما احتفوا بالشواهد. وأعني بالأمثلة ما نجده لدى نحويّ كابن هشام في قوله: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، وزيد نعم الرجل (٩). ومن ذلك ما نجده عند نحويّ متقدم نسبيّاً، فابن جنيّ اتّكأ على جملته المصنوعة "سِير بزيد فرسخين يومين سيراً حثيثاً" (١٠). فقد استثمر ابن جنيّ هذا المثال المصنوع الوحيد لتوضيح حشدٍ من القواعد المتتابعة

الآتية:

١- نائب الفاعل للفعل اللازم (سِير) قد يكون الجار والمجرور (بزيد)
٢- ونائب الفاعل للفعل اللازم (سِير) قد يكون ظرف المكان (فرسخان)
٣- ونائب الفاعل للفعل اللازم (سِير) قد يكون ظرف الزمان (يومان)
٤- ونائب الفاعل للفعل اللازم (سِير) قد يكون المصدر (سير)

ومن الأمثلة الصرفيّة الاستنباطيّة أن يأتي اللغويّ إلى الظاهرة اللغويّة وفي ذهنه بعض القواعد التجريديّة، ثمّ يسعى إلى خلق واقع لغويّ، لا وجود له في واقع الاستعمال، ولكنه يجسد القواعد التجريديّة. فليس في واقع الاستعمال اللغويّ كلمات من مثل: ضَرْبَب، أو ضَرَبْنَى، أو ضَرَبّب. ولكنها رغبة الصرفيّ في اختبار ميزانه الصرفي، وهو يبني الثلاثي على وزن الرباعي، في نحو :

- بناء الثلاثي ضرب على وزن الرباعيّ جعفر، فتقول ضَرْبَب.
- بناء الثلاثيّ ضرب على وزن الخماسي: سفرجل، فتقول: ضَرَبْرَب
- بناء الثلاثي: ضرب، على وزن الخماسي: حَبَنْطى، فتقول: ضَرَبْنَى، أو: ضَرَبَّب [١١].

وقد مضى المازني في البناء على هذه الأوزان التجريديّة، فقال: "وإن بنيت مِثْل: قِمَطْر من دَحرَج، قلت: دِحَرْج، فإن بنيت مثل: جَعْفَر، من قِمَطر، قلت: قَمْطر، وإن قيل لك: ابن من قِمَطْر مثل: سَفَرْجَل، قلت: قَمَطْرَر، وكذلك مثله من: جَعْفَر: جَعَفْرَر" [١٢]. فهذه الألفاظ لا وجود لها في واقع الاستعمال اللغويّ، وقد كانت قواعد الميزان الصرفيّ هي المسؤولة عن إيجاد هذه الأمثلة.

وخلاصة القول في هذا المنهج أنه منهج استنباطيّ يسعى إلى إثبات أن ما يصدق على الكل (القاعدة) فإنه يصدق على الأجزاء (المثال). فإذا كان الاستقراء انتقالا من ملاحظة الجزئيات لتشكيل الكلّ أو القاعدة، فإنّ الاستنباط انتقال من

الكلّ أو القاعدة، لتطبيقه على الجزئيات. وأضرب مثلاً يوضّح ذلك عند القدماء، فالمسلّمة التي تقول: ينبغي أن يكون لكلّ جمع مفرد، مُسَلّمة منطقيّة تؤكّدها آلاف الأدلة الاستقرائية المستقاة من الجزئيات اللغويّة والملاحظات التجريبيّة، قال ابن جنيّ: "فالجمع لا يكون إلاّ عن واحد" (١٣). ومن خصوصيات الدليل الاستقرائيّ هنا أن يحدّد أن المفرد والجمع في العربيّة من اشتقاق واحد، فهذا الدليل ليس استنباطيّاً، إذ ربما لا يكون الجمع والمفرد من اشتقاق واحد في بعض اللغات، ولكن المتوقّع بداهة ومنطقاً أن يكون لكلّ جمع مفرد، دون اختلاف بين اللغات. وعلى هذا يكون اللغويّ العربيّ قد أخذ بالدليل الاستنباطي المنطقيّ الذي ينطلق من القاعدة الذهنية المجردة ثمّ بحث له عن واقع يجسده في العربيّة، ثم أخذ يستعرض الجزئيات والمفردات، ليحدّد خصوصيّة العلاقة بين المفرد والجمع، فخرج بقاعدتين استقرائيتين أخريين. وكانت المحصلة، القواعد الآتية:

١- لكل جمع مفرد (قاعدة استنباطيّة منطقيّة متوقعة في اللغات البشريّة).
٢- يلتقي المفرد والجمع على أصل اشتقاقيّ واحد، نحو معلم - معلمون، ورجل - رجال (قاعدة استقرائية عامة بالنسبة للعربيّة ولكن لا يشترط أن تكون منطقيّة حتى تعُمّ جميع لغات البشر).
٣- لا يلتقي المفرد والجمع على أصل اشتقاقيّ واحد في حالات محددة، نحو: خيل - فرس، أو حصان؛ ونساء أو نسوة - امرأة (قاعدة استقرائية خاصة بالنسبة للعربيّة، ولا يشترط أن تكون منطقيّة حتى تعمّ جميع لغات البشر).

بَيْدَ أن بعض الخلط يحدث أحياناً حين يرفع النحويّ من قيمة القواعد الاستقرائية لتصبح قواعد استنباطيّة، فيعطيها قوّة تزيد على قوتها المستمدة من مدى تمثيلها لجزئيات اللغة، لتصبح قواعد استنباطيّة منطقيّة تستمد قوتها من المسلمات المنطقيّة. فالمسلمة البدهيّة في التفكير اللغويّ بعامة، أن يتصوّر المرء

عدم خُلُوّ لغة من اللغات من ظاهرة الإفراد والجمع، أو ألفاظ المدح والذم، أو الأفعال والأسماء، أو الأسماء والصفات، أو الحقيقة والمجاز. فإذا راح يمتحن هذه المسلمات وجد أنها تنطبق على اللغات كلها أو جلها. أمّا التمادي الذي قد ينزلق إليه اللغويّ، فمبعثه أن يُضخم تصوّره لنتائج مستمدة من ملاحظات تتفاوت في استقرائها، من عينات تتباين في درجة محدوديتها، أو شمولها، في لغة بعينها، لتُعطى قوة التجريد الذهني الذي لا يستقي شرعيته من الواقع، بل يستقي الواقعُ منه قوّة وجوده.

فالنحوي مثلاً خلط في تأصيله لجملة الحال بين قاعدتين: إحداهما استنباطيّة مفادها أنّ:

- الحال تبين الهيئة (وهذه قاعدة تكتسب صفة العموم في كلّ لغة).

وأخرى استقرائية مفادها أن:

- الحال منصوبة (وهذه قاعدة تكتسب صفة العموم في العربيّة دون غيرها)

فكيف يوفق النحويّ بين متطلبات القاعدة الأولى والثانية؟

إن جملاً من نحو: جاء زيد ضاحكا، لا يحدث فيها تعارض بين متطلبات القاعدتين السابقتين: بيان الهيئة، والنصب؛ بل إن متطلبات أخرى تُراعى كذلك دون صعوبة، كأن يقال: الحال تبيّن هيئة صاحبها وقت وقوع الحدث. فالزمن واحد، إذ المجيء والضحك حدثا في وقت واحد.

ولكن التعارض يحدث حين يحتاج النحويّ شكليّاً إلى أن يُدخل في عموم القاعدة الاستنباطيّة جملاً من نحو: جلس زيد يستريح، أو أتيت زيداً أعرض عليه مسألتي، أو وقفت انتظر زيداً، فقد عدّ النحوي جملة: يستريح، وجملة: أعرض عليه، أو: انتظر زيداً، جملاً حالية. لماذا؟ لأنه قدّر أن يكون تأويلها بالمفرد اسماً

مشتقا في محل نصب، وبذا يكون قد اصطدم في هذا التأصيل بشرط القاعدة الأولى: بيان الهيئة، فإن هذه الجمل لا تبيّن الهيئة، وإنما تعلل بالدرجة الأولى. ولكن الرغبة في تعليل النصب جعله يعدها جملاً حاليّة تبيّن الهيئة. وعليه، فإن السؤال الذي تجيب عنه هذه الجمل من ناحية وصفيّة هو: لماذا؟ وليس كيف؟

وقد اشترط النحويّ أن يكون المفرد الذي تؤوّل به جملة الحال مشتقّاً، إذ دلّ استقراء الجزئيات على أن الحال المفردة تأتي مشتقة على الأغلب. ولذا فإن النحوي لا يرغب في أن يؤوله بمصدر؛ لأن المصدر في النحو البصريّ – وهو السائد – جامد، وهو أصل المشتقات، منه جاءت. ولا يصح أن يكون بحسب القاعدة الاستنباطيّة المنطقيّة مشتقاً، وإلاّ لوقع النحويّ في تعارض منطقيّ باعتبار المصدر مشتقاً من جهة، وأصلاً للمشتقات من جهة أخرى. إنّها لمهمة عسيرة، بحق، أن يوفّق بين متطلّبات المناهج المتعددة. وعلى هذا فقد كان المخرج النحويّ التقليديّ، لمن أراد أن يؤول جملة: أنتظر زيداً، من الجملة: وقفت أنتظر زيداً، بمصدر، أن يعد المصدر في محل نصب مفعول لأجله. ومهما يكن فإن معنى المفعول لأجله هو الذي يسود المعنى في هذا النوع من الجمل.

فليس غريباً، إذن، أن يحدث هذا التعارض في التفكير النحوي أحياناً، فالدليل الاستنباطيّ دليل منطقيّ عقليّ، يخاطب العقول جميعها بغض النظر عن اختلاف اللغات. أي: الدليل الاستنباطي مفهوم، أو مضمون، أو معنى. أمّا الدليل الاستقرائيّ فقد يكون مضموناً، وقد يكون شكلاً. فإن كان شكلاً فاللغات تختلف في بنائها وصيغها، ويُقَرَّر هذا الاختلاف بحسب العينات أو الجزئيّات موضوع التجربة.

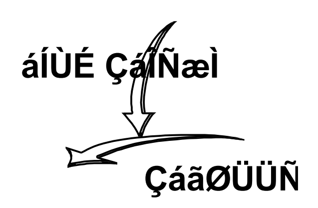
ولو عدنا إلى المثل نفسه من درس الحال للاحظنا أن الزمن ربما لا يثبت، بمعنى أن المجيء والضحك، ربما لا يحدثان في آن واحد في غير هذا المثال، فقولك: خرجت من البيت وقد شفيت، فيه زمنان متعاقبان. فشفيتُ تحققت قبل:

خرجتُ، وعلى هذا فالعلاقة الزمنيّة يمكن أن يمثلها الرسم الآتي:

(السهم يمثل اتجاه الزمن)

ÔÝíÊ ÎÑÌÊ

ولو قلت: خرجت من البيت والمطر ينزل، لكانت العلاقة تقاطعيّة. المطر ينزل (زمن مستمر) ولحظة الخروج لحظة تقاطعيّة مع هذا الزمن.



ولو قلت: دخل زيدٌ، وعمرو يتبعه، لكانت العلاقة تتابعيّة، ولكن في اتجاه معاكس، هكذا:

ÚãÑæ íÊÈÚåæ ÏÎá ÒíÏñ

إن العلاقة الزمنيّة في الجملة الحاليّة معقدة، وقد أشار القدماء إلى شيء من ذلك في نحو: زيد أبوك رحيماً، وخلق الله رقبة الزرافة طويلةً. ولا يقلّ عنها تعقيداً الزمن في جمل أخرى كالشرط. ولكنّ ما نرمي إليه هنا هو بيان أن المفهوم الاستنباطي العام الراسخ قد تعاور مع المفهوم الاستقرائي الخاص بلغة دون أخرى، فترتَّب على ذلك نوع من الانفصام في تأصيل الظاهرة اللغويّة. وعلى هذا فقد عدّ سيبويه جملة من نحو: أما زيد فمنطلق، شرطيّة، رغبة في تفسير الفاء في: فمنطلق، مع أن المضمون الاستنباطيّ يستبعد شرطيتها. وقد فسّرها سيبويه

بـ: مهما يكن من أمره فهو منطلق. وعَدّ النحاة الفعل: يكن، والجملة بعد الفاء في نحو: إن يكن زيد خان الأمانة، فقد خانها أبوه من قبل، ركني جملة الشرط والجزاء، مع أن هذا يتعارض مع المضمون، فالفعل الذي يحمل مضمون الشرط، إما فعل محذوف تقديره: يثبت أنه خان الأمانة، أو هو الفعل: خان، أي: إن خان الأمانة. وأما جواب الشرط فمحذوف تقديره: فلا نستغرب لأن أباه خانها من قبل. إن من حقنا أن نتصور ذلك، لأن القاعدة النحويّة الاستنباطيّة تقول: "الشرط لا يقع إلاّ على فعل لم يقع"، والجزاء غير واجب آخره إلاّ بوجوب أوّله"[١٥]، وهي قاعدة منطقيّة تصلح لكل لغة، لكن النظر الاستقرائي الشكليّ ترتب عليه ملاحظة الجزم الغالب على فعلي الشرط، والجواب، ولذا أصبح الجزم مؤشراً على الشرط والجواب شكلاً، وكذلك اقتران الجواب بالفاء، إذ أصبح مؤشّراً من مؤشرات الجواب شكلاً. ولكن هذا استقراء شكليّ يشكل قانوناً من قوانين العربيّة، بَيْدَ أنه ليس قاعدة استنباطيّة تتجاوز الأوضاع في لغة ما إلى جميع اللغات.

وعلى هذا فالمنهج الاستقرائيّ يختلف في علله عن المنهج الاستنباطيّ، إذ يسعى الأول إلى البحث عن وجه الشبه الماثل بين الجزيئات في الشكل والمضمون، حتى يتخلّق من صلب هذا الشبه قاعدة عامّة. ومَثَل اللغويّ في هذا مَثَل من يستعرض وجه الشبه بين الشقائق والتوائم حتى يستجمع صورة الأم (القاعدة). أمّا مثل اللغويّ في المنهج الاستنباطيّ فهو كمثلِ مَن عرف الأمّ، وأراد بملامحها أن يتعرف على الأبناء (الجزيئات)، وأن يثبت بما يعرفه من صفات الأم أن هؤلاء هم الأبناء.

٦- المفهوم الفلسفيّ للتأصيل

قد يقوم التأصيل اللغويّ على أساس فلسفيّ. ولْنضرب مثلاً على ذلك من "شرح المفصّل" لابن يعيش. فابن يعيش، كغيره من النحاة، وأخصّ المتأخرين منهم، قد يؤصّل الظاهرة اللغويّة بعلل فلسفيّة، فهو مثلاً يذكر القاعدة النحويّة التي

تنصّ على أنّ "كل جملة وَقَعَت صفة، فهي واقعة موقع المفرد" [١٦] . ثمّ يَلْتفت ابن يعيش إلى السبب الذي يجعل الجملة في موقع المفرد في هذا المقام، فيسأل على طريقة المتكلمين والفلاسفة، باستخدام أسلوب "الفنقلة"، الذي كثر على ألسنة المتكلمين والفلاسفة. قال: "فإن قيل: فلم زعمتم أنّ المفرد أصل، والجملة واقعة موقعه؟ فالجواب: أن البسيط أوّل، والمركّب ثانٍ، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثمّ وقع موقعه الجملةُ، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه" [١٧] .

إن فكرة "البسيط" و "المركَّب" فكرة مستعارة من الفكر الفلسفيّ، فالفلاسفة يخْرجون ممّا عُرِف بالدور الفلسفي في "أصل" الكَوْن بردّه إلى علّة أولى. وشرط العلّة الأولى أن تكون بسيطة، لأنها لو كانت مركّبة لصح التساؤل بشأنها، فقيل: من ركّبها؟ إذن، لا بدّ للأصل أن يكون بسيطاً، والمفرد في اللغة بسيط، أمّا الجملة فمركّبة، وعلى هذا فإنّ المفرد "أصْل"، والجملة "فَرْع"، لدى أصحاب هذا التعليل.

وارتبط الأصل والفرع بمصطلحاتٍ فلسفيّة، كالثابت والمتنقّل، والجوهر والعَرَض. ومثال ذلك مذهب ابن جنيّ في الاستدلال على أنّ أصل الكلام مفردات، وليس جملاً، وأنّ عِلْم الصرف عِلْمُ مفردات، فهو علم الأصل الثابت، وأنّ علم النحو عِلْمُ الجُمل، فهو عِلْم الفرع المتنقّل، لأن موقع الكلمات (الثوابت) يتنقّل في الجملة.

وقد حشد الفكر اللغويّ كثيراً من المفاهيم الفلسفيّة، فالذين ذهبوا مثلاً إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل، وليس الفعل وحده، علّلوا ذلك بأن الفعل يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً، والدوران يفيد العليّة" [١٨] . فهذا التعليل فلسفي، وكذلك المصطلحات من نحو: الوجود، والعدم، والدوران، والعليّة، كلها مصطلحات فلسفيّة.

والتفكير اللغويّ كثيراً ما دخل فيه المنطق الفلسفي، فالعلة في المنطق الفلسفي تتقدّم على المعلول، وهو يدور معها وجوداً وعدماً. وهذا حُكم مقبول في عالم المعاني والموجودات. فلو طبقنا ذلك على جملة من نحو: إن تدرسْ تنجح، لكانت النتيجة (أي النجاح) متعلقة بالعلة (الدراسة). وهذا منطق صحيح لا يختلف فيه الناس، حتى لو اختلفت في التعبير عنه ألسنتهم، وأعصارهم وأمصارهم... غير أنّ محاولة تشبّث اللغويين بتطبيق هذه النتيجة الاستدلاليّة على ترتيب الكلمات في الجملة الشرطيّة، لا يطّرد على هذا النحو المنطقي دائماً. فأنت تقول: تنجحُ إن تَدْرُسْ. فتكون النتيجة لفظاً قد تقدّمت على العلّة، وهذا جائز لغة، ولكنه غير جائز من المنظور المنطقي الفلسفي، إذ به يحصل تعارض. وبذا يكون الترتيب اللفظي قد تعارض مع ظاهر المقتضى المنطقي. فماذا يقول اللغويّ إذا سيطر عليه النظر المنطقّي الفلسفيّ، في نحو: تنجحُ إن تدرسْ؟ إنه لا يَعُدّ: تنجحُ، جواب الشرط مقدّماً على فعله، فيقدّر جواباً للشرط مؤخراً، حتى تكون النتيجة اللغويّة منسجمة مع موقعها اللاحق للنتيجة المنطقيّة. قال ابن السّراج: "كلّ شيء يكون سبباً لشيء أو علة له، فينبغي أن تُقدّم فيه العلةُ على المعلول. فإذا قلت: إن تأتني أعطك درهماً، فالإتيان سبب للعطيّة، به يستوجبها، فينبغي أن يتقدّم، وكذلك إذا قلت: إن تعص الله تدخل النار، فالعصيان سبب لدخول النار، فينبغي أن يتقدّم. فأمّا قولهم: أجيئك إن جئتني، وآتيك إن تأتني، فالذي عندنا، أن هذا الجواب محذوف، كفى عنه الفعل المقدّم"[*]. فانظر كيف أدى هذا التأصيل المنطقيّ الفلسفيّ إلى عدم عَدّ الجواب المقَدّم جواباً، فكأنما أصبحت الجملة هكذا: تنجحُ إن تدرسْ تنجحْ.

فالنحويّ – على هذا – يسعى إلى مَنْطَقَة اللغة، أحياناً – حتى يستطيع بذلك أن يفسر شكلها الظاهر، وكأن المنطق هو السبيل الأيسر لفهم الأشياء، حتى لو أدّى ذلك المنطق إلى إيجاد شيء غير موجود بالنسبة للنظر الوصفيّ الخالص.

إن تساوق متطلبات المنطق مع المجرى اللغوي يبدو صعباً أحياناً، فمع أن المنطق أداة إنسانيّة عامة في التعامل مع مظاهر الوجود، بَيْدَ أنه لا يشكل سوى جزء من عوامل التكوين اللغويّ. والظاهرة اللغويّة شكل من أشكال الظاهرة الإنسانيّة، وهي أشدّ تعقيداً من الظاهرة الطبيعيّة، فإذا كان المنطق لا يستطيع أن يفسر لنا الظاهرة الطبيعيّة، تفسيراً كاملاً، فكيف يمكنه أن يفسر الظاهرة الإنسانيّة في شكل من أشد أشكالها تعقيداً، ألا وهو: اللغة: وعاء التعبير عن عوالم الطبيعة والنفس.

وعلى أي حال، فلا نحسب أن تقديرات اللغويين: القدامى والمحدثين في معرفة الظاهرة اللغويّة، سوى استجابة لذلك الاندفاع الغريزيّ المتكرّر، نحو تسلّق الذُّرَى تجاه أسرار المجهول، المجهول اللغويّ، وقد أفلحوا، حيناً، أو كانت عثراتهم سبيلاً إلى التراجع نحو الصواب حينا آخر.

٧- المفهوم الشرعيّ الإسلاميّ للأصل

رأينا كيف تأثّر ابن يعيش بالمفهوم الفلسفيّ في عدّ المفرد "أصلاً" في النعت؛ لأن المفرد بسيط، وفي عَدّ الجملة فَرْعاً لأنّها مُركّبة. ثمّ يُقدّم ابن يعيش دليلاً آخر على أصليّة المفرد، وفرعيّة الجملة. وهو دليل مَقيس على دليل شرعيّ. فالمفرد في مقام "الرجل"، والجملة في مقام المرأتين. قال: "ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فَرْع على شهادة الرجل"[١٩]، فالمفرد أصل كالرجل، والجملة فرع كالمرأتين.

ولا يخفى أن هذا القياس التأصيليّ قياس بعيد عن طبيعة اللغة، وهو من باب تأثر التفكير النحويّ بعلوم الشريعة. وليس هذا بغريب. فقد كان كثير من النحاة فقهاء، وكان ابن يعيش نفسه قاضياً. والنحو أساس مُهم في درس العلوم الشرعيّة. فليس غريباً أن تتداخل مناهج التفكير في هذه العلوم، وأن تتجاذبها

عوامل التأثّر والتأثير.

ومن أظهر الأمثلة التي تُبرز أثر الخلفيّة الفكريّة على اللغة، ما تجاذبه المفسرون واللغويون من آراء وعِلَل حول أصل الظاهرة اللغويّة برمتها: أهي اصطلاح أم توقيف؟ وقد كان تباينهم واضحاً في تفسير قوله تعالى: {وعَلّم آدَم الأسماء كلّها}.

٨- المفهوم الوظيفي للتأصيل

ثمّة تأصيل وظيفي، إذ يُعَدُّ الأصل أصلاً لأهميته الوظيفيَّة، فالفاعل عند الخليل أحق بالرفع من المبتدأ، ويُعلِّل ذلك بمدى حاجة كلّ منهما إلى العلامة الإعرابيّة، فإذا قلت: ضرب زيدْ بكرْ، بتسكين كلّ من: زيد وبكر، لم يُعرف الضارب من المضروب، ولذا كان الرفع في الفاعل أصلاً حتّى نميزه من المفعول. ولو قلت: زيدْ قائمْ، بالتسكين، فإن دلالتهما على المبتدأ والخبر تبقى قائمة. وعلى هذا، فافتقار الفاعل إلى الرفع أشدّ، فهو للفاعل آصل منه للمبتدأ[(٢٠)].

ومن أمثلة ذلك أن تُعَدّ الألف في نحو: يا زيداه، ألفَ نُدْبه. قال الفرّاء: "الأصل في النداء أن يقال: يا زيداه، كالندبه"[(٢١)]. وهذه الإشارة فضلا على التقائها مع المنهج التاريخي في تفسير هذه الألف بوصفها لنداء المتفجّع عليه، فإنّها تأخذ بجانب المعنى. إذ اكتفى من حرفي النداء للمتفجع عليه (وهما: يا+زيد+ ا) بتكرار الألف من ثانيهما لإطلاق الصوت بالنداء. أمّا النظرة الثانية في تفسير هذه الألف فمبعثها تفسير عدم بناء زيد على الضم، كما هي قاعدة المنادى إذا كان علماً مفرداً. فعدوا الألف في: زيداه بمنزلة المضاف إليه[(٢٢)] ليسوِّغوا حركة الفتح على المنادى العلم المفرد.

مَثَل على مغبة الخلط بين مناهج التأصيل

لا شكَّ في أن اختلاف المناهج قد يساعد في إضاءة الحقيقة اللغويّة، والوقوف على جوانبها المتعدّدة، وربما لا يتاح للباحث من خلال منهج واحد أن يرى ما يمكن أن يراه باستخدام منهجين أو أكثر. فالمنهج التاريخيّ يقف بنا على مراحل الظاهرة، وتطوّراتها، ويقف بنا المنهج المقارن على كونها أصيلة أو دخيلة، وإذا كان المنهج التاريخيّ يفهم الأصل بمعنى القِدَم، ويفهمه المنهج المقارن بمعنى يغاير معنى الدخيل، فإن المعياريّ يفهمه بمعناه القاعديّ الذي يصلح أن يقاس عليه، ويستأنس به في ضبط الكلام، ويفهمه الإحصائي بمعناه الرقميّ، إذ الأصل هو الأكثر... وهكذا يتعدد النظر المنهجيّ، وكلّ منهجٍ يتكفّل بإضاءة سطحٍ أو عمقٍ من أسطح الحقيقة اللغويّة وأعماقها.

بَيْدَ أن هذا التعدّد ينطوي على بعض الخطورة، فلو أننا خلطنا في البحث الوصفيّ الإحصائيّ بين مفهوم الأصل بمقتضاه التاريخي، ومقتضاه المعياريّ مثلاً، لركبنا بذلك شططا، ولعمّينا الأمور ولم نُضئها. وهذا ما حدث في الواقع أحياناً، ولنضرب لذلك مثلاً بمسألة تحتاج إلى التأصيل التاريخيّ، ولكن ابن عصفور يعالجها معالجة تنأى بها عن هذا المنهج، فهو يتحدّث عن الكلمة، تأتي في موضعٍ على نَظْمٍ ما، كأن يقال: جَذَبَ، ثم تأتي في موضع آخر، على نَظْم مختلف، كأن يقال: جَبَذ، ثمّ يسأل ابن عصفور قائلاً: "فبمَ يُعْلَمُ أن أحد النظمين أصل، والآخر مقلوب منه؟"[٢٣].

استخدم ابن عُصفور الأساس الوصفيّ القائم على كثر التردّد والشيوع في الحكم على الأصل التاريخيّ الذي يُعتمد فيه على معرفة الأقدم، وما كانت عليه الظاهرة. ومن الأسس التي قدّمها في تأصيل هذه الظاهرة التاريخيّة "أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل، والآخر مقلوباً منه، نحو: لَعَمّري، ورَعْملي، فإن لعمري، أكثر استعمالاً، فلذلك ادّعينا أنّه الأصل"[٢٤].

وليس الاعتراض هنا على النتيجة التي انتهى إليها ابن عُصفور في أن لَعَمْري، أصل، والأخرى مقلوبة عنها، وإنّما الاعتراض على الاستدلال بكثرة الشيوع في مسألة تاريخيّة. ولنأخذ مثلاً على ذلك كلمة: رُكْبة، فهي السائدة في العربيّة، وهي مقلوبة أصلاً من: بُرْكة، بدليل أن العربيّة ما تزال تستخدم فعلها الأصلي: بَرَك، على أصوله العتيقة، فيقال، برك الجمل، إذا جثا على رُكبتيه، ولو لم يُقلب لقيل: على بُرْكتيه، والدليل الآخر دليل تاريخي مقارن، إذ وردت هذه الكلمة في اللغات الساميّة من مادة: برك، وليس من مادة: ركب. وقل مثل ذلك فيما جاء على وزن افتعل، نحو: افتتح، فإن أصلها الساميّ: اتفعل، وقد حدث هذا القلب في العربيّة إلاّ في بعض اللهجات، كلهجة القاهرة.

ومن أسس ابن عصفور في هذه المسألة قوله: "أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد، ويكون النظم الآخر أقلّ تصرّفاً، فيُعلم أن الأصل هو الأكثر تصرّفاً، والآخر مقلوب منه".

وقد استصوب ابنُ عصفور الجرميَّ في عَدِّه: اطمأنّ، أصلاً، وذهب إلى الإعراض عن رأي سيبويه في أن أصلها: طأمن، وليس طمأن، قال ابن عصفور: "وذلك نحو اطمأنّ وطأمن. فالأصل عند سيبويه أن تكون الهمزة قبل الميم، و: اطمأنّ، مقلوباً منه، لما ذكرنا. وخالف الجرميُّ في ذلك، فزعم أن الأصل: اطمأنّ، بتقديم الميم على الهمزة، وهو الصحيح عندي، لأن أكثر تصريف الكلمة أتى عليه"[٢٥]. ولكن تعليل ابن عصفور يعود بنا إلى الاتّكاء على جانب وصفيّ عِماده كثرة الاطّراد والشيوع. على أن النظرة التاريخيّة المقارنة تشير إلى أن الهمزة في هذه الكلمة زائدة أصلاً، إذ وردت هذه الكلمة بأصولها الثلاثيّة في بعض اللغات الساميّة، كالعبريّة، فهي طمن.

ويرى بعض علماء الساميّات أن النون فيها قد تبادلت مع الراء في الآراميّة، وفي السريانيّة[٢٦]. وفي الأكاديّة[٢٧] temēru بالراء، ويقارنون ذلك

بمادة: طمر، في العربيّة. وعلى هذا يكون تبادل النون والراء قد حدث في هذه اللفظة من اللغات الساميّة، وينبغي أن نلاحظ أن هذا الرأي يغفل التباعد في المعنى بين: طمر، وطمن. وقد حدث التبادل بين الراء واللام أيضاً في هذه اللفظة من العربيّة، حيث جاءت لفظة الطُّمْرور باللام: الطملول، إذ هي لغةٌ فيها [٢٨]. ولا نستبعد أن يكون تباعد ما بين هذه الكلمات لفظاً ومعنى من أثر التطوّر، فكثيراً ما توظّف اللغة التباعد اللفظيّ توظيفاً معنويّاً.

وقد أحسن ابن منظور إذ عالج هذه الكلمة: طمأن، تحت الثلاثيّ: طمن. فكأنما استشعر أن هذا الثلاثي هو الأصل التاريخيّ الذي مات من العربيّة. قال: "وطمن غير مستعمل في الكلام" [٢٩]. وعلى هذا يكون وزن: طمأن فعأل، وليس فعلل. ونظرة ابن منظور التي تتعامل مع الأصل بحسب ما استقرّ عليه الاستعمال، وليس مع ما كان عليه تاريخيّاً، تتناسب ومتطلبات المنهج المعياريّ الذي تسير عليه المدرسة العربيّة.

وأمّا الهمزة في اطمأنّ فجاءت من محاولة بعض العرب للتخلص من المقطع الطويل المغلق mān في اطمانّ 'it/man/na، وذلك بقسمة هذا المقطع إلى قسمين: قصير مفتوح ma وقصير مغلق 'an. فهذه كانت حيلة بعض العرب في التخلّص من المقطع الطويل المغلق، في نحو: الضالّين التي قرئت: الضألّين [٣٠]. وعلى هذه القراءة جاءت ألفاظ من نحو: اخضأر، من اخضارّ، واصفأر من اصفارّ... وهكذا. ومن العرب من تخلّص من المقطع الطويل المغلق بتقصيره دون الحاجة إلى الهمز، فقيل: افعَلَّ، في: افعالّ، ومثال ذلك: اخضَرّ، واصفَرّ، ومنه تقصير الواو في نحو: لتركَبُنّ، إذ أصلها: لتركبونّ، إذ قُصِّر المقطع الطويل المغلق būn من تركبونّ tar/ka/bun/na ليصبح مقطعاً قصيراً مغلقاً bun من تركَبُنّ tar/ka/bun/na. وهذه الظاهرة هي التي فسّرها القدماء بالتقاء الساكنين، إذ عَدّوا الألف – وهي الحركة الطويلة – ساكنة، تأثّراً بالشكل الكتابيّ

للألف. إذ ما دام الصوت، أو بتعبيرهم: الحرف، له شكل كتابيّ، فهو يحتمل أن يحّرك أو يسكّن، وعلى هذا عُدّت الألف ساكنة.

فالهمزة، إذن، مجتلبة، وأصل الكلمة: طمن، ولم يَغِب الحسّ التاريخيّ عن ابن منظور، وهو يعرض هذه الكلمة تحت مادة: طمن. فقد عرض لهذه الكلمة في غياب الأصل: طمن، قائلاً: "إن الهمزة لمّا لزمت اطمأنّ، وهمزوا الطمأنينة، همزوا كلّ فعل فيه"[٣١] . وهذا من باب تعميم الهمزة، كأنمّا هي أصليّة، إذ لم تَعُد محصورة في غرض التخلّص من المقطع الطويل المغلق.

وقد تبادلت الهمزة والعين بوصفهما حرفَين حلقيين، فقال بعضهم: افعألّ. وقال آخرون: افْعَعَلّ، كما هي الحال في اقشأرّ واقشعرّ، وابذأر، وابذعرّ، كما تبادلت الهمزة والهاء في نحو: اكفأر واكفهرّ (من كفر)، وازمأرّ وازمهرّ (من زمر)[٣٢] .

وعلى هذا فالصيغ الآتية تمثّل تطوّرات تاريخية، ومفارقات لهجيّة، وكلّها تعود إلى أصل ثلاثيّ واحد:

افعالّ – بالمقطع الطويل المغلق.
افعَلّ – بتقصير المقطع الطويل ليصبح قصيراً مغلقاً.
افعألّ – بقسمة المقطع الطويل المغلق إلى قصير مفتوح وقصير مغلق.
افعَعَلّ – بإبدال الهمزة عيناً.
افعهَلّ – بإبدال الهمزة هاءً.

فالمسألة التي طرحها ابن عصفور لا تعالج بحسب التأصيل القائم على التردّد والشيوع. فتأصيل كهذا لا يتفق والمفهوم التاريخي الذي يبحث عمّا كانت عليه الظاهرة، حتى وإن قلّت الشواهد؛ فإن كثيراً من الظواهر اللغويّة التي أصبحت نادرة، تشكّل أصلاً تاريخيّاً لما آلت إليه هذه الظواهر، فانتشرت في

شكلها الجديد، أو ماتت، فلم تبق منها باقية.

مناهج التأصيل الصرفيّ في كتاب المنصف (شرح التصريف) لابن جنّي

كتاب "المنصف"، كتاب يشرح فيه ابن جنيّ (المتوفّى سنة ٣٩٢هـ) كتاب "التصريف" للمازنيّ (المتوفّى سنة ٢٤٧هـ). وللمازنيّ فضل السبق في تصريفه. بَيْدَ أن ابن جنيّ قد أغنى هذا الكتاب إغناء ببصيرته اللغويّة النافذة، بل لقد أغنى التفكير الصرفيّ العربيّ، بمنهجيته في التفكير والإقناع. وفي وسع المرء أن يرى فيما اختطه ابن جنيّ، أثراً واضحاً، أو غامضاً، من آثار ما انتهت إليه المناهج اللغوية الحديثة. وعلى أيّ، فالأثر الواضح، أو الغامض، الذي اختطه، يمثل إرهاصاً تراثيّاً لما انتهت إليه العقليّة الحديثة من تفكير منهجي. فالمناهج الحديثة لم تأت من فراغ. وهي خلاصة رحلة العقل الإنساني في التفكير، تتداخل مراحلها وحلقاتها، حتى تتشكل من هذه المراحل سلسلة زمنية لعُمْر مسيرة العلم. ومن هذه الحلقات تخلّقت مراحل التطوّر العلمي للبشريّة.

وسيتركّز الجهد في هذا البحث على دراسة الخيوط المنهجيّة في كتاب المنصف، فهو أنموذج حيّ للمعالجة التراثيّة ممثلة في ابن جنيّ، بوصفه علماً من أعلام التراث اللغوي، الذين أرسوا دعائم منهجيّة كثيرة. وسوف أحدد الغاية من هذا التتبع في الهدفين الآتيين:

١- الوقوف على الآثار المنهجيّة المعاصرة في جذور التراث الصرفيّ.
٢- تقويم بعض هذه الآثار في ضوء ما استقرت عليه المناهج المعاصرة.

وليس المقصود في هذا البحث أن تُستقصى المادة، وأن تُحصر الحالاتُ التي تقع تحت نقطة بعينها. إذ حَسْبُنا أن نتتبع مسار كلّ خيط منهجيّ بمثال أو أكثر، بما يكفي لإيضاحه في نسيج التفكير اللغويّ بعامّة. إذ استقصاء الأمثلة

سيؤدي إلى تضخيم العمل، وقد يترتّب عليه إيراد بعض الأمثلة التي لا يكون إيرادها تحت فئتها، غير خالٍ من إضعاف الفكرة الأساسيّة، ممثلة في إظهار السمات المنهجيّة إظهاراً تقويميّاً، يدل على أنّهم عرفوا تلك الأسس بوضوح حاسم تارة، أو يعتريه خفاء، تارة أخرى. وسوف أتناول هذه الجوانب المنهجيّة في شكل نقاط لعلّ أهمّها :

أولاً: التأصيل التاريخيّ

ومن مظاهره:

١- التأصيل التاريخيّ القائم على دليل نصّي

عدّ ابن جنيّ أصل كلمات من نحو: عُلَبِط، وعُكَمِس، بالألف: عُلابط، وعُكامس. واستدل على ذلك بالنصوص التي جاءت عليها هذه الكلمات بالألف، نحو قول الراجز:

ما راعني إلاّ جناحٌ هابطاً   على البيوتِ قَوْطَهُ العُلابِطا[٣٣]

ومعلوم أن المنهج التاريخيّ يعتد بالنصّ بوصفه وثيقة تاريخيّة يُنطلق منها في التأصيل التاريخيّ. وإيراد الشاهد ليس أمراً نادراً في تأصيل القدماء، وسيكون من الابتذال أن نستفيض في ذكر المواطن التي تدل على هذا المبدأ الأساسيّ في التفكير اللغويّ بعامّة، وإن كان إيراد الشاهد ليس دالاّ دائماً على التأصيل اللازم في السياق التاريخيّ؛ إذ قد يرد الشاهد لتقرير واقع وصفيّ، دون أن يقرّر أصلاً تاريخيّاً. ومن جانب آخر، فليس كلّ تأصيل تاريخيّ يقوم على الشاهد، إذ كثيراً ما يكون التأصيل التاريخيّ مفتقراً إلى الشاهد، ومستنداً إلى الاستنتاج، أو الدليل الفلسفيّ، أو غير ذلك. وسيمر بنا تفصيل ذلك لاحقاً في هذا البحث.

وعلى أيٍّ، فإن ابن جنيّ يؤكّد دور الشاهد في أكثرَ من موقع، فهو يتحفَّظ

إزاء كسر الحرف الأول، والخروج منه إلى الضمّ في وسط الكلمة، كضمّ الباء في زِئْبُر، وضِئْبُل وإصْبُع، ولم يَعُدَّ ذلك أصلا يقاس عليه، لعدم توفر النصّ الثابت. قال: "لأنّها لم يصِحَّ بها ثَبَت"[٣٤]. وقد يشك ابن جنيّ في رأي أو رواية لغويّة تروى، فيعرب عن شكه بنحو قوله: "وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة"[٣٥].

٢- التأصيل التاريخيّ القائم على الاستنتاج العقليّ

عدّ ابن جنيّ[٣٦] أصل الأفعال الجوفاء، نحو: قال، وخاف، وطال؛ هو: قَوَل، وخَوِف، وطَوُل. وأمّا دليله على ذلك فلا يقوم على النصّ، إذ لا يوجد نصّ بهذا الأصل. وإنّما استنتج ذلك من اشتقاقات هذه الأفعال، كالمضارع مثلاً، وهو استنتاج مصحوب بالتعليل، إذ انقلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

ولم يكن الحسّ التاريخيّ ليغيب عن ابن جنيّ وهو يؤصل نحو: قام، وباع. فهو يدرك أنّ الدليل النصيّ ينقصه، ويقرر أن أصل: قام: قوم، من خلال الاستنتاج العقلي الذي يفتقر إلى الدليل الوثائقي، الذي يبحث عنه أصحاب المنهج التاريخي أوّلاً. قال ابن جنيّ: "وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في قام وباع: قَوَم وبَيَع، وفي أخاف، وأقام: أخوف، وأقوم... أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدّة من الزمان بقَوَم وبَيَع، ونحوها مما هو مغيّر، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد، وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطِق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: قَوَم، وبَيَع، واستقوم، واستعون"[٣٧]. وقال في موضع آخر: "ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل: قام: قَوَم، وهم مع ذلك لم يقولوا قطّ: قَوَم، ويقولون: إن أصل يَقوم: يَقْوُم ولم نرهم قالوا: يَقْوُمُ، على وجه، فلا يُنكر أن يكون هنا أصولٌ مقدّرة غير ملفوظ بها"[٣٨].

وابن جنيّ مُحِقّ في تصوّر أن العرب لم ينطقوا بذلك في عصور الاحتجاج، ولكنه لا يستطيع أن ينفي احتمال ذلك في عصور سحيقة من عُمر

اللغة.

وهذا الاستنتاج عقليّ يدخل في إطار التأصيل التاريخيّ. فالمؤرّخ من حقّه أن يتخيّل الحلقة المفقودة في ضوء الحلقات البائنة التي يؤيّدها الشاهد النصيّ. بل إن من واجب المؤرّخ أن يقدّم تصورّاً عن المفقود في ضوء ما هو معلوم حتى يتسنّى للحقيقة التاريخيّة أن تظهر في صورة جَسَد متكامل، فلا تبقى أشلاء مبعثرة. وعالِم الآثار من شأنه أن يُصمِّم قطعة تتناسب وحجمَ القطعة الساقطة من أثر فنيّ، حتى يستوي له أن يتخيّل الأثر الفنيّ في صورته الأصليّة التي كان عليها. وهذا حق مشروع وأصل متّبع في المنهج التاريخيّ.

وقد أكّد علم الساميّات ما ذهب إليه القدماء في أصل هذه الأفعال. فالفعل الناقص: تلا، هو في الحبشيّة[٣٩]: تَلَوَ talawa، ورمى: رَمَيَ ramaya، ويقال في تصريف هذه الأفعال في الحبشيّة: رَمَيَتْ ramayat أي: رَمَتْ، و talawat في: تَلَتْ. ومع واو الجماعة: رَمَيو ramayū أي: رَمَوا، وتليو talayū، أي: تَلَوا. أمّا العربيّة، والعبريّة والآراميّة، فقد قلبت الياء ألفاً (العبريّة r amā، والآراميّة r emā، أي رَمى). أما الحبشيّة[٤٠] فقد قدّمت لنا الأصل التاريخيّ دون أن تقلب الياء ألفاً. بل لقد تطوّرت العبريّة في إسناد الفعل الماضي إلى واو الجماعة أكثر من تطوّر أخواتها. فقد حافظت العربيّة والآراميّة على الفتحة التي تسبق الياء المحذوفة، وحذفتها العبريّة.

ففي العربيّة	ramaw ← ramayū
وفي الآرامية	r emaw ← re mayū
وفي العبريّة	rāmū ← r amayū

أمّا الحبشيّة فالفعل فيها على الأصل ramayū، ويبدو أنّ العبريّة قد قاست في حذفها الحركة التي تسبق الياء المحذوفة، الفعلَ الناقص على الفعل الصحيح،

وهو ما يحدث في لهجات العربيّة الحديثة، إذ يقال في ramaw ← ramū. وبذا يكون الخط التطوريّ في هذه اللهجات قد مرّ بالمراحل الآتية :

ramū ← ramaw ← ramāw ← ramayū

أمّا في الأفعال الجوفاء، نحو: قام، وأصلها التاريخيّ القائم على الدليل الاستنتاجيّ الاشتقاقيّ عند القدماء، فإن في وسع المرء أن يرى أثر الواو في أصلها في الحبشيّة[٤١]، إذ هي qōma في مقابل: قام العربيّة، و qām الآراميّة[٤٢] والعبريّة[٤٣]. فهي في الحبشيّة واو ممالة بين الألف ā، والواو ū، فتطوّرها في الحبشيّة يمثّل مرحلة متوسطة بين ū و ā.

ومن المفهوم التاريخي القائم على الدليل الاشتقاقيّ الاستنتاجي أن عَدّ ابن جنيّ المبني للمعلوم أصلاً للمبنيّ للمجهول. قال: ألا ترى أن منقول: ضُرِب، من: ضَرَب"[٤٤]. وكذلك في: قيلَ، وخيف، ونحوهما. فأصلهما: قُوِلَ وخُوِفَ. قال: ابن جنيّ في إشارة صريحة إلى الجانب التطوريّ في هاتين الكلمتين: "ثمّ غُيرا بعد ذلك"[٤٥].

ويدرك ابن جنيّ أن الأصل التاريخيّ قد يندثر لأسباب أخرى. فيُكرم، مثلاً أصلها: يؤكرم، وعلى ذلك نَصّ: (فإنه أهل لأن يؤكْرمَا) ولكن هذا الأصل يتطوّر، إذ كرهوا اجتماع همزتين في: أؤكرِم، ثم قاسوا عليها بقيّة أحرف المضارعة، وهذا ما أطلق عليه ابن جنيّ اسم التجنيس[٤٦] قال ابن جني " فَرُبّ حرفٍ يجيء على الأصل ويكون مجرى بابه (قياسه) على غير ذلك"[٤٧].

ولم يخف الأصل التاريخيّ للزيادة بالهاء في وزن: هفعل، في كلمات من نحو: هِجْرع، وهِبْلع، وهرْكولة، على بعض القدماء كالخليل بن أحمد. فالهمزة على هذا زائدة. أما ابن جنيّ فيرى أن الهمزة هنا أصليّة[٤٨]. كما خفيت زيادة السين في نحو: سلقى، بمعنى ألقى. وعلى هذا جعل ابن جنيّ مُسَلْقَى، على وزن مُفَعْلى،

بدلاً من: مُسَفْعِل[٤٩].

أمّا النظرة المقارنة فتقرّر أن الهاء زائدة، وهي في مقابل الهمزة. وقد استخدمت هذه الهاء في العبريّة، وهي السائدة فيها. وفي العربيّة الجنوبيّة (السبئيّة) زِيد بالهاء والهمزة في نحو: hqnyt بالهاء و 'qnyt بالهمزة، وتعني: هديّة، أو قربان[٥٠]. ومنه hhdt وتعني: أحدث. وقد استخدمت الهاء كذلك في الآراميّة، فقيل haqimeh وتعني: أقام، إلى جانب الهمزة 'aqimeh[٥١]. ومن اللغات الساميّة[٥٢] ما استخدم sa كالآراميّة sezeb وهي في السريانيّة sawzeb وتعني: أنقذ، و $sa^{c}bed$ يخدم، و salef غَيّر، و salheb أحرق، samli أتمّ، و $sa^{c}li$ أعلى.

وقد احتفظت العربيّة ببقايا من الزيادة بهذه الشين في نحو: شَمْلَق أو سَمْلَق للعجوز الداهية، وشِنْتِرة، للناتر أو الناتئ[٥٣]. ومنه في بعض العاميّات: شقلب، بمعنى قَلَب، وسهمد، بمعنى هَمَد، وشقرم، بمعنى قرم.

ومن المسائل التاريخيّة التي أصّلها ابن جنيّ معتمداً على الاشتقاق، الألفاتُ في حروف المعاني. قال: "الألف فيهن أصل، غير زائدة، ولا منقلبة، والدليل على ذلك أنها غير مشتقّة، ولا متصرّفة... وبالاشتقاق تُعلم الزيادة من الأصل"[٥٤].

وقد استدل بمبدأ الاشتقاق على أصليّة الألفات في الأسماء المبنيّة، نحو: متى، وأنّى، والأصوات المحكيّة، مثل: غاق (لصوت الغراب)، والأسماء الأعجميّة.

وقد يكون للمنهج المقارن مجال في تعميق النظر إلى الألفات في حروف المعاني. فهذه الكلمات استقرّ حالها في العربيّة بدخولها في البناء، وإن كان في العربيّة من بعض أحوالها ما يشي بأصول لها يمكن أن تُردّ إليها. فالألف في: على، تصبح ياء، في عليهم، وتبقى ألفاً في بعض اللهجات العربيّة قديماً وحديثاً، إذ يقال: علاهم، بمعنى: عليهم، وكذلك الألف في: إلى، إذ تقلب ياء في: إليك، وإليها...

ومعلوم أنّ هذه الألف التي حُذفت من אֶל el "إلى" و עַל

^{c}al "على" في العبريّة، تعود إليها ياء في تصرّفها مع الضمائر، فيقال: אֵלֶיךָ

elēhā "إليك"، و ēlēhā "إليها"، و ^{c}ālēhā "عليكَ"، و ^{c}ālēhā "عليها".

ولو استأنسنا باللغات الساميّة في مراقبة أصول هذه الألفات في حروف المعاني لوجدنا أنّ الألف في: متى، تقابلها الباء في السبئيّة (من العربيّة الجنوبيّة) mt(y)، وفي العبريّة matay، وهي أيضاً ياء في الأكاديّة mati. وأمّا: على، فهي: ^{c}ly في السبئيّة، وفي الأكاديّة[٥٥] eli. وقد حُذف الصوت الصائت الأخير في كلّ من الآراميّة والعبريّة، إذ هي فيهما ^{c}al، ولكنها تظهر ياء عند تصرّفها مع الضمائر كما أوضحنا في العبريّة.

ويتدرّج ابن جنيّ في تطوّر كلمة (ذا) فيرسم لها الخطّ التطوّريّ الآتي[٥٦]:

١– أصلها: ذَيّ: بالتشديد، على وزن "فَعْلٌ".

٢- ثمّ حذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي من الكلمة: ذَيْ.
٣- ثم قلبت ياؤها ألفاً، فصارت (ذا).

أمّا: ذَيّ، فيبدو أنّها أصل افتراضي أملته نظريّة الأصل الثلاثيّ لكثير من الأسماء الثنائيّة، نحو: أب، وأخ، وحم. ومن ذلك : ذا، التي أعاد فيها ابن جنيّ الألف إلى ياء مشدّدة، وَوَزَنها بـ: فَعْل. ولا نستبعد أن يكون أصل: ذا، هذه، منقلباً عن ياء غير مشدّدة، والدليل النصيّ على ذلك ما ذكره ابن جنيّ عن سيبويه، وهو أنّ بعض العرب يُميلون ألف: ذا، نحو الياء.

وقد استعملت: ذا، في العربيّة واللغات الساميّة دالّة على اسم الإشارة، والاسم الموصول. وقد وردت في العربيّة بالأشكال الثلاثة:

- بالألف: ذا، اسم إشارة للمذكّر، وذا من الأسماء الخمسة حال النصب، وهي في هذه الحالة الثانية تقترب من استعمال الاسم الموصول، فرأيت ذا مال، أي الذي له مال، ولكنها في اسم الإشارة ثبتت على حال واحدة، إذ أصبحت مبنيّة، وأضيفت إليها أداة التعريف.

- بالياء: ذي، اسم إشارة للمؤنث. و: ذي، من الأسماء الخمسة حال الجّر، وهي كذلك اسم موصول. وقد استقرّ وضعه مركّباً مع ال، في: الذي، ويبدو أنّه في الأصل:ال+لِ+ذي، وقد ثبت على الياء فاقداً احتمالات التشكّل الإعرابيّ. ولا شكّ في أنّ نطقنا له أدلّ من شكله الكتابي، فصورتها المنطوقة بلامين allaḏi.

– بالواو: ذو، من الأسماء الخمسة حال الرفع، وقد احتفظت لنا كتب اللغة ببقايا من استعماله بالواو عند قبيلة طيء. كما جاءت: ذو، هذه في نقش النمارة بالواو، اسماً موصولاً، حيث جاء النص: "تي نفس (أي: قبر) مرالقيس بر (أي: بن) عمرو، ملك العرب كله، ذو أسر التاج..."[٥٧] [٥٨] [٥٩].

ويبدو أنّ هذه الكلمة أحاديّة الأصل. والدليل على ذلك من العربيّة مجيؤها على حرف واحد ثابت، في نحو: ذو، و: ذا، و: ذي. فحرف الذال هو الأصل، وما عداه حركة إعرابيّة. وثمّة دليل آخر من العبريّة[٥٨]، إذ قابلت الدال الزاي، فهي في العبريّة זוֹ zō، والحرف الأساسي هو الزاي، أمّا الحرف الثاني فمتغيّر أيضاً، إذ قد يأتي זוֹ zō أو זוּ zū، أو זֹה zoh، أو zeh بالإمالة[٥٩]. وبذا يقترب لفظها من لفظها بالإمالة التي أشار إليها سيبويه، ومثاله:

הַר - צִיּוֹן		זֶה	שָׁכַנְתָּ	בּוֹ
جبل	صهيون	الذي	سكنت	فيه

وحرف الذال هو الحرف المحوريّ في بناء هذه الكلمة في العربيّة الجنوبيّة[٦٠] بوصفها اسماً موصولاً أو اسم إشارة. وهي في الآراميّة القديمة[٦١] بالياء، وفي الحبشيّة بالزاي. وهكذا تعاورت الزاي والذال في محوريّة بناء هذه الكلمة. أمّا السريانيّة فقد استعملت الدال أو الذال، بوصفها عنصراً إشاريّاً في اسم الإشارة المؤنّث المفرد ܗܳܕܶܐ hadē "هذه"[٦٢]. وقد أُدغم في اسم الإشارة المذكّر في النون، فقيل: ܗܳܢܳܐ hānā وأصلها: ها أنا ذا. كما تركّبت هذه الدال مع اسم الاستفهام: أي، فقيل: ܐܰܝܕܳܐ 'aydā على نحو ما تركّب اسم الإشارة مع اسم الاستفهام في العربيّة في نحو: ماذا، وأيّ ذا.

وحرف الذال هو الحرف المحوريّ في بناء هذه الكلمة في العربيّة الجنوبيّة[٦٠] بوصفها اسماً موصولاً أو اسم إشارة. وهي في الآراميّة القديمة[٦١] بالياء، وفي الحبشيّة بالزاي. وهكذا تعاورت الزاي والذال في محوريّة بناء هذه الكلمة. أمّا السريانيّة فقد استعملت الدال أو الذال، بوصفها عنصراً إشاريّاً في اسم الإشارة المؤنث المفرد hadē "هذه"[٦٢]. وقد أُدغم في اسم الإشارة المذكّر في النون، فقيل: hānā وأصلها: ها أنا ذا. كما تركّبت هذه الدال مع اسم الاستفهام: أي، فقيل: 'aydā على نحو ما تركّبَ اسم الإشارة مع اسم الاستفهام في العربيّة في نحو: ماذا، وأيّ ذا.

والدال هي الاسم الموصول في السريانيّة[٦٢]، وأصلها di، ويقابلها في العربيّة: ذي، وقد استعملتها العربيّة والسريانيّة بمعنى صاحب. فكما تقول في العربيّة: ذا مال، وذو مال، وذي مال، فإن السريانيّة تستعمل الدال مقابل ذلك أداةً تَفْصِل بين المضاف والمضاف إليه، على نحو ما يقال في اللهجات المعاصرة: البيت بِتاع (ابتاع) الرجل، أو: البيت حق الرجل، فيقال: baytā de gabrā، وهكذا فإن de في السريانيّة تقابل: ذي، في: الذي، من قول القائل في الفصحى: البيت الذي للرجل، في مقابل: بيت الرجل، الذي يقابله في السريانيّة بدون الدال bēt gabrā وقد استعملت بعض اللهجات المعاصرة (في فلسطين) الأسلوب نفسه الذي استخدمته السريانيّة، فقيل: ذيل dēl، في مقابل (بتاع) المصريّة، فيقال في بعض اللهجات: ذِيلي dēli، للمذكر، أي الذي لي، وذيلتي delti للمؤنّث. وأحسب أنّها تعود في الأصل إلى الاسم الموصول، ولام الجرّ؛ فكأنما يعدل هذا التعبيرَ اللهجي: ذِيلي، قولُنا في الفصحى: الذي لي، وقول أهل الجزيرة العربيّة: حقّي haggi، ويقابله في السريانيّة: diliy، و dilāh "الذي لك" و: dilhēn "الذي لهن"، وهكذا...

٣- التأصيل التاريخيّ القائم على الشكل الكتابيّ

استدل ابن جنيّ على أصالة الألف في: حتَّى، بشيئين، بعدم الإمالة، وبجواز كتابتها بالألف القائمة. قال: "وكذلك أيضاً لو كَتبتَ: حتّى، بالألف قياساً على كَلاّ، لكان صواباً، ولكّلٍ علّة قائمة وأحسبني رأيت: حتّى، بالألف بخط أبي العباس" [٦٤].

لقد عالجتُ هذه الكلمة في موضع آخر [٦٥]، وخلاصة القول: إن هذه الكلمة مكوّنة من كلمتين، هما: عَدْ، و: كي، وقد وردت هذه الكلمة في النقوش العربيّة القديمة، هكذا: عَدْكَي، وعَكْدَي، وعَكْدَى بالألف، ثمّ وردت بالتاء: عتّى، ثمّ: حتّى. وحسبنا من هذه الإعادة ما ذُكر. ومفاد ذلك أن النظرة التاريخيّة المقارنة تفسّر لنا كتابة الألف في صورة ياء في هذه الكلمة، إذ هي منقلبة أصلاً عن ياء.

ثانياً: التأصيل الوصفيّ

لعلّ من أظهر ملامح المنهج الوصفي أنه منهج يصوّر الواقع اللغويّ مُعْتدّاً بالسماع، دون تَمَحُّلٍ أو خروج عن مقتضى الظاهر. ورغم أن اللغويين القدامى لم يلتزموا بهذا المبدأ، غير أنهم تنبهوا إليه، بل أكّدوه في كثير من أقوالهم وتحليلاتهم. وقد عبّر ابن جنيّ عن هذا المبدأ باعتراضه على من يُعَنّي نفسه ببحث ما لم يجئ على ألسنة العرب. قال: "وإنما سبيله أن يذكر ما جاء، ويضرب عمّا لم يجئ، فلا يُذكر امتناعهم منه لعلّة، لأنك إنّما تفسر أحكام لغتهم، لا ما لم يجئ عنهم، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجئ لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي، وكان ذلك يكون تخليطاً وهَوَساً، لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عمّا هو باق في العدم، إلاّ ما علته في الامتناع من النطق به قائمة، فإن مثل ذلك يسأل عنه" [٦٦].

ونذكر فيما يلي بعض الأمثلة التطبيقيّة على التأصيل الوصفي:

١- الألف في أحرف الهجاء:

حَكَم أبو عليّ –فيما رواه عنه ابن جنيّ – بأنّ ألف أحرف الهجاء: باء، تاء.... منقلبة عن واو. قال: "أَحْكم عليها بأنها واو في الأصل، لأنها عين، والهمزة لامٌ بدل من ياءٍ ليكون من باب طويت، فقلت له (القائل ابن جنيّ، والمسؤول هو أبو علي الفارسيّ): كيف: تجيز ذلك، ونحن نعلم أن هذه الألف إنما هي الألف المجهولة في: با، و: تا، قبل المدّ؟ فقال: لما صارت اسماً قضينا لها بأحكام الأسماء، ألا ترى أنا لو سمّينا بـ: ضَرَبَ، لأعربناه، فقلنا: جاءني ضَرَبٌ، فنعربه، وإن كان قبل التسمَية غير مُعْرب"[٦٧].

إنّ الحسّ الوصفيّ هو السائد في الحوار بين ابن جنيّ وشيخه الفارسيّ. فأبو علي يهمه أن يتعامل مع الكلمة بحسب ما آلت إليه، فَعَدّ كلمة: باء اسماً دالا على الحرف، وقاسها بكلمة: طائيّ، التي قُلبت واوها ألفاً، فأصبحت طوويّ، ولذا ألحق الكلمة بباب: طويت، فاستقام له بناؤها على ثلاثة أحرف، وهي نظريّة اللغويين القدماء في ردّ الأسماء إلى أصول ثلاثة.

ولو رجعنا إلى الأصول المقارنة لهذه الحروف لتبيّن أن أسماء كثيرة منها، كانت قبل التسمية أسماء لمسميات احتوت على هذه الأصوات. فحرف الباء اسمه الساميّ: بيت، وهي كلمة مأخوذة في شكلها الكتابي من صورة البيت. فألف الباء منقلبة في أصلها التاريخيّ عن الياء من بيت. والجيم لها علاقة بالجَمَل، واسمه في الهجاء السامي gimel. والدال لها علاقة بالباب، واسمها الساميّ dalet، وهي تعني: الباب، وهي في العبريّة dalet، وفي الآكاديّة daltu. والواو جاء اسمها من الشكل الذي استوحِي شكلها الكتابيّ منه، وتعني كلمة wāw الوتد، والكاف لها علاقة بالكَفّ، وقد جاء شكلها الكتابيّ القديم على هيئة كفّ، والميم تسمية لها

علاقة بالمسمّى الساميّ mēm، وهو الماء. والياء قيل ترمز لليد yōd، والحاء للحائط ḥēt والعين ᶜayn وترمز إلى العين، وقد رسمت في الكتابات الساميّة القديمة على شكل دائرة تعبيراً عن العين، وهكذا.

فمعرفة أصول الصوائت في أسماء الحروف تاريخيّاً تتطلّب العودة إلى المنهج المقارن ليقف بنا على قصّة هذه الحروف[٦٨].

٢- التعامل مع الكلمة على ما انتهى إليه بناؤها

ومن ذلك كلمة: مِعْزَى فقد عدّ المازني وابن جنيّ الميم أصليّة في كلمة: مِعْزَى، وذهب ابن جنيّ إلى أن الكلمة أعجميّة[٦٩]. وقد عالج ابن منظور هذه الكلمة تحت مادة: معز[٧٠]، ويبدو أنّهم لم يتنبهوا إلى أنّها من: عنز. ولعلّ السبب في ذلك أن بدت لهم النون أصليّة في: عنز. وعنز لفظة ساميّة، وليست أعجميّة، وردت بالنون، وبدونها في بعض اللغات الساميّة، فهي في العبريّة[٧١] עֵז ᶜēz

وجمعها ᶜēzīm، وهي في العربيّة الجنوبيّة ᶜnz وتعني: ماعز (اسم جمع)، وفي السريانيّة[٧٢] ܥܙܐ ᶜēssā، بدون نون، ولكن النون تظهر عند الإضافة ܥܢܙ

ᶜenēz، والجمع ܥܢܙܐ ᶜanāzā. وقد كان ظهور النون بسبب فكّ إدغام الزاي، إذ أصل الكلمة: عزّ، كما يحدث في كثير من الألفاظ المشدّدة، نحو: حَظٌّ، وحَنْظٌ، وإجّاص وإنجاص.

وهكذا يكون القدماء قد تعاملوا مع هذه اللفظة باعتبار شكلها الظاهر: مَعَز. وأمّا الأصل التاريخيّ فيعود بنا إلى جذرها الثنائي المكوّن من حرفين. ولو أفردنا: مِعْزى لظهرت النون، فقلنا: عَنْز، وللكلمة جمع آخر تظهر فيه النون، وهو: عِناز.

والأخذ بالظاهر الوصفيّ الذي آلت إليه الظاهرة اللغويّة أساس في التأصيل التراثيّ، وقد عبّر عنه ابن جنيّ بوضوح حيث قال: "ولا يترك الظاهر إلى غيره إلا بدليل"(٧٣).

٣- مبدأ وصفيّ في التعامل مع الألفاظ الأعجميّة

مَسّ ابن جنيّ مبدأ وصفيّاً مهماً، وهو يؤصّل كلمات من مثل: ديباج، وفرند، ولجام، وزنجبيل. فهذه الكلمات أعجميّة، ولكنها تصبح عربيّة. قال: "اعلم أنّ الأسماء الأعجميّة النكرات التي دخل عليها الألف واللام قد أعربتها العربّ واستعملتها استعمال أسمائها العربيّة، وذلك أنّها تمكنت عندهم، لأنّها أسماء الأجناس، وهي الأُوَل، وتدخل عليها الألفُ واللام، فجرت لذلك مجرى: رجل وفرس. وذلك لم يمنعها من الصرف إلاّ ما يمنع العربي، لأنها قد جرت مجراه... فلو سمّيت رجلاً بـ: ديباج، أو: فرند، لصرفته، لأن العجمة فيه غيرُ معتدٍّ بها، فجرت لذلك مجرى: زيد، وعمرو، وبكر، في أنّها منقولة من أسماء الأجناس. قال أبو عليّ: ويدلّ على أنّهم قد أجروها مجرى العربي أنّهم قد اشتقوا منها كما يشتقون من العربي"(٧٤). وقد أكّد ابن جنيّ هذا المفهوم الحيويّ في التعامل مع الألفاظ الأعجميّة. وقد أسماه التخليط. قال: "وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلّطوا فيه، لأنه ليس في كلامهم فاجترأوا عليه فغيّروه"(٧٥).

والتخليط، هنا، ضرب من التصرّف، يرمي إلى التعامل مع الكلمة الأعجميّة كما لو كانت عربيّة، على نحو ما نفعل في زماننا هذا حين نشتقّ من الاسم الفرنسي "باستور" فنقول: بسترة، ومبستر، ومن تلفزيون: تلفز، ويتلفز... وهكذا.

ومن تطبيقات ابن جنيّ في هذا المقام ما قاله في كلمة. زَرَجون الفارسيّة، التي اشتق منها العرب، فقالوا: المزرّج. وكان الأصل أن يقولوا: المزرجن، لأن الكلمة أعجميّة والنون فيها أصلية(٧٦).

ثالثاً: التأصيل التجريبيّ (أسلوب الافتراض الاستبعاديّ)

وهو أسلوب علمي عقلي قائم على وضع مجموعة من الافتراضات، ثمّ يبدأ الكاتب بامتحان هذه الافتراضات، فيستبعد منها ما لا يَصْمِد، إلى أن تثبت أو تترجّح.

ومثال ذلك عند ابن جنيّ ما افترضه في كلّ من الميم والنون في: مَنْجنون، فهما عنده أصل. ولكنه لم ينته إلى هذه النتيجة إلا بعد أن استبعد احتمالات الزيادة. قال: "ولا يجوز أن تكون الميم زائدة، لأنّا لا نعلم في الكلام: مَفْعَلولا، ولا يجوز أن تكون الميم والنون جميعاً زائدتين على أن تكون الكلمة ثلاثيّة من لفظ: الجن، ولا يجوز أن تكون النون وحدها زائدة، لأنّها قد ثبتت في الجمع في قولهم: مَناجين... وإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائدة، ولا النون وحدها زائدة، ولا أن تكونا كلتاهما زائدتين: لم يبق إلا أن تكونا أصلين، وتجعل النون لاماً مكررة، وتكون الكلمة مثل: حَنْدَقوق، مُلْحَقة بعضرفوط"[٧٧].

والمَنْجَنون: الدولاب التي يُسْتقى عليها، أو أداة السانيّة، أو البَكَرة التي تدور. وقد ذكر ابن منظور[٧٨] بعض آراء العلماء في هذه اللفظة، فسيبويه يرى أن الميم والنون زائدتان. ودليله على ذلك أن النون لا تُزاد ثانية. وهذا ما ذهب إليه ابن السِّكيت، إذ وَزْن الكلمة عنده: فَعْلَلول.

واحتجّ ابن بَري على الجوهري، إذ أورد الجوهريّ الكلمة تحت: جنن، قال: "وحَقّه أن يُذْكر تحت: مَنْجَن، لأنه رباعيّ، ميمه أصليّة، ونونه التي تلي الميم، ووزنه: فَعْلَلول"[٧٩].

وقد تصرّف العرب في هذه الكلمة، فقالوا: منجنون ومنجنين، بالمعنى نفسه. وهي كلمة يونانيّة الأصل، إذ هي في اليونانيّة mayyanon، بياء مشددّة، وقد سمعت الأذن العربيّة الياء المشدّدة اليونانيّة[٨٠] جيماً، فنُطقت على نحو ما نطق

بعض العرب الياء المشدّدة، في نحو: عليّ–علجّ. قال أبو عمرو بن العلاء: "بعض العرب يُبدل الجيم من الياء المشدّدة"[٨١] . وقد فكّوا الإدغام فأصبحت manganūn ← magganūn. وعلى هذا فالكلمة ليست عربيّة الأصل، والميم فيها أصليّة. وأمّا النون فَتَصَرّفٌ عربي لفكّ الإدغام.

رابعاً: التأصيل الاستقرائيّ القائم على أساس وصفيّ

يحتفي المنهج الوصفيّ بالمسموع. وهذا ما يقرّره ابن جنيّ في حديثه عن أصالة الهمزة في أُلِق، فالدليل الذي يقدّمه دليل اشتقاقيّ يقوم على أساس وصفيّ. وكان دليله في هذه المسألة أنه لم يُسمع: مولوق. قال: "فلمّا لم نرهم قالوا: مولوق، استدللنا بذلك على أنّ الهمزة في أُلِق ليست بمنزلة الهمزةِ في: أُعِد"[٨٢] بل هي أصل ثابتة غير منقلبة. ثمّ أكد هذا المفهوم الوصفيّ القائم على السماع بقوله: "ونحن لم نسمعهم لفظوا بالواو في تصريف: أوْلَقٍ... فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة ننزل لها عنه إلى غيره"[٨٣] .

ولم يكن هذا المنهج الوصفيّ ليحول دون أن يفتح الباب أمام دليل يساق من منهج آخر، قال: "فإن ادّعى ذلك مُدّع (أي بما يخالف الظاهر المسموع) لزمه الدليل عليه"[٨٤] .

هذه أصول في التفكير الصرفيّ يُرسي قواعدها الصرفيون القدماء، والمهم هو الكشف عنها، بغض النظر عمّا يمكن أن ينال بعض التطبيقات من أخطاء مرَدّها الافتقار إلى السماع المستقصي، أو الاستقراء الجزئيّ، أو سوى ذلك، كما هي الحال في كلمة: مولوق، التي تورد فيها بعض المعجمات ما يشير إلى تبادل الواو والهمزة.

فالاشتقاق عند ابن جنيّ استقراء مستند إلى السماع، وقانون الاشتقاق في المثال السابق يتوقّف لتوقف السماع، ويصبح نافذاً إذ صحّ السماع. وعلى هذا

كان لابن جنيّ أن يتصوّر أن الهمزة كانت أصلاً في نحو: بَرِيّة، ونبيّ، بدليل سماع الكلمة مهموزة في اشتقاقها، حيث يقال: تنبّأ مسيلمة، و: بَرَأ الله الخلق. قال: "فلمّا سمعناهم يقولون هذا دلّنا ذلك على أن النبيّ، والبريّة... أصلها الهمز، فقضينا لها بهذه الأصول لقيام الدلالة عليها"[٨٥].

ولعلّ من مزايا التفكير الصرفيّ عند القدامى أن الأبواب بين الأصول المنهجيّة تظلّ مفتوحة، ومثال ذلك أن ابن جنيّ استعمل كلمة الأصل في مفهومها الوصفيّ في: تنبّأ، وبَرَأ؛ ثم انتقل ليستعمل كلمة الأصل في مفهوم منهجيّ آخر، وهو المفهوم التطوّريّ. فالبريّة، والنبيّ، كانتا في الأصل التاريخيّ مهموزتين ثم آلتا إلى التخفيف. قال: "فألزموها التخفيف وأصلها الهمز"[٨٦].

وقد وردت كلمة: بريّة في اللغات الساميّة[٨٧] غير مهموزة، فهي في العبريّة من בָּרָא bārā، وهي كذلك في الآراميّة בְּרָא bārā، وفي السريانيّة ܒܪܐ bārā، وفي العربيّة الجنوبيّة ب ر ا، وفي المهريّة والسقطريّة كذلك.

وأمّا كلمة: نبيّ، فهي بهمزة في اللغات الساميّة[٨٨]، فهي في العبريّة والآراميّة נָבִיא nābī'، وفي الأكاديّة[٨٩] nabā'um، وورد: ن ب ا، في السبئيّة، وفي الآراميّة[٩٠] נְבִיא nābī'.

ومن أمثلة التأصيل الاستقرائي الحكم بزيادة الألف والنون في أواخر الكلمات قال ابن جنيّ: "إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرف من الأصل، وفي آخرها ألف ونون فاقض بزيادة الألف والنون، وإن لم تعرف الاشتقاق، لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرف اشتقاقه، نحو: سرحان، وسعدان"[٩١].

وقد عدّ ابن جنيّ بناء على هذه القاعدة القياسيّة كلمة: رمّان، زائدة الألف والنون، وأحسب أن المازني وابن جنيّ قد بنيا هذا التصوّر على ما ذهب إليه الخليل فيما يرويه عنه سيبويه. قال سيبويه: "وسألته عن رمّان، فقال: لا أصرفه،

لقد وردت كلمة: رمّان، في كثير من اللغات الساميّة كالحبشيّة، وهي في الأكاديّة[٩٥] armann(um) أو بتخفيف النون arman(um) وفي السريانيّة[٩٦] armenāya، أو rūmānā ܪܘܡܢܐ[٩٧]. وفي العبريّة[٩٨] רמון remmōn، ويشير "جزينيوس" إلى هذه الكلمة في القبطيّة[٩٩]، وهي (h)erman. ويرى "فرينكل" أن هذه الكلمة استعارتها العربيّة من السريانيّة[١٠٠]، فإذا صحّ أن هذه الكلمة مستعارة فهذا يعني ترجيح رأي الأخفش في أن الألف والنون أصليّتان.

وأحمله على الأكثر، إذا لم يكن له معنى يعرف به"[٩٢] قال ابن منظور في تفسير مقولة سيبويه هذه بعد أن أوردها: "أي لا يُدْرى من أيّ شيء اشتقاقه فيحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون"[٩٣]. وينقل ابن منظور رأياً للأخفش يخالف رأي هؤلاء. قال: "وقال الأخفش: نونه أصلية، مثل: قُرّاص وحُمّاض"[٩٤]. وعلى هذا فوزن الكلمة عند الخليل: فُعلان، وعند الأخفش: فُعّال.

لقد وردت كلمة: رمّان، في كثير من اللغات الساميّة كالحبشيّة، وهي في الأكاديّة[٩٥] armann(um) أو بتخفيف النون arman(um) وفي السريانيّة[٩٦] armenāya، أو rūmānā[٩٧]. وفي العبريّة[٩٨] remmōn، ويشير "جزينيوس" إلى هذه الكلمة في القبطيّة[٩٩]، وهي (h)erman. ويرى "فرينكل" أن هذه الكلمة استعارتها العربيّة من السريانيّة[١٠٠]، فإذا صحّ أن هذه الكلمة مستعارة فهذا يعني ترجيح رأي الأخفش في أن الألف والنون أصليّتان.

وقد أصاب ابن جنيّ حيث عدّ النون في: دهقان، وشيطان، أصليّة[١٠١].

ولكنّه سار في تأصيله للنون على أساس اشتقاقيّ قياسيّ، لأنّهم قد قالوا: تشيطن، وتدهقن. فهي على زون: تفعلن، وليس في كلام العرب: تفعْلَنَ، فالنون فيه لام. ونتيجة ابن جنيّ توافق الصواب، فهذه الألفاظ أعجميّة.

أمّا: دهقان، فهي فارسيّة[١٠٢]، فأصلها بالفارسيّة الحديثة: دهقان، وبالفارسيّة الفهلويّة dehikān، وهي مركبة من: ده، أي، القرية، و: كان، لاحقة بمعنى صاحب، ومعنى الكلمة: المزارع، وقد أشار بعض القدماء إلى أنّ: دهقان، فارسيّة[١٠٣]، وقد وردت هذه الكلمة في السريانيّة[١٠٤] مستعارة من الفارسيّة. وهي في السريانية وتعني: العمدة، أو حاكم البلد.

وهي في السريانية ܕܗܩܢܐ وتعني: العمدة، أو حاكم البلد.

وأمّا، دكان، فقد اختُلف في أصلها، فقيل: فارسيّة، وردها بعضهم إلى: الدُّكّة المبنيّة للجلوس عليها. قال ابن منظور: والنون مختلف فيها، فمنهم من يجعلها أصلاً، ومنهم من يجعلها زائدة"[١٠٥].

واللفظة موجودة في الفارسيّة: دكان، بدون تشديد، وفي السريانيّة[١٠٦]: ܕܘܟܢܐ dūkānā.

أمّا لفظة شيطان، فهي في العبريّة שָׂטָן sātān، وفي الآراميّة كذلك שָׂטָן sāṭān، وفي السريانيّة ܣܛܢܐ sātānā.

وأمّا، دكان، فقد اختُلف في أصلها، فقيل: فارسيّة، وردها بعضهم إلى: الدُّكّة المبنيّة للجلوس عليها. قال ابن منظور: والنون مختلف فيها، فمنهم من يجعلها أصلاً، ومنهم من يجعلها زائدة"[١٠٥].

واللفظة موجودة في الفارسيّة: دكان، بدون تشديد، وفي السريانيّة[١٠٦]

.dūkānā

أمّا لفظة شيطان، فهي في العبريّة sātān، وفي الآراميّة كذلك sātān، وفي السريانيّة sātānā.

وعدّ ابن جنيّ النون في قَرَنْفُل، زائدة، وذلك على أساس قياسيّ. قال: "أحكمْ بهذا من طريق القياس، لا من قِبَل السماع"[١٠٧] وواقع الحال أن هذه النون أصليّة، إذ هي كلمة هنديّة. قال: ابن منظور: "شجر هنديّ ليس من نبات أرضِ العرب"[١٠٨]. وقد أشار "فرينكل" إلى أن هذه اللفظة هنديّة الأصل[١٠٩].

ناقص فقرة كاملة (سكنر) ص٨٧

وأحسب أن هذا قد حدث في العبريّة في كلمة: جُنْد، التي اختفت منها النون، فترّتب على هذا أن شُدّدت الدال، فأصبحت גדד ، ومنها كلمة גְּדוּד gedūd ومعناها: جُند، أو كتيبة، أو عُصبه، ويقابلها في السريانيّة[١١٢] ܓܘܕܐ gawdda أي: الجُند. وقد ظهرت النون في المندعيّة (فرع من الآراميّة) فقيل: .gūndā

وأحسب أن هذا قد حدث في العبريّة في كلمة: جُنْد، التي اختفت منها النون، فترّتب على هذا أن شُدّدت الدال، فأصبحت ، ومنها كلمة gedūd ومعناها: جُند، أو كتيبة، أو عُصبه، ويقابلها في السريانيّة[١١٢] gawdda أي: الجُند. وقد ظهرت النون في المندعيّة (فرع من الآراميّة) فقيل: gūndā.

وقد ذهب نولدكه(١١٣) مذهباً يحتمل الصواب، وذلك بِعَدّ الكلمة أصلاً بدال مشدّدة، وبدون نون، ثمّ فُك الإدغام، بإقحام حرف النون، فتحوّلت الكلمة من gudd ← gund.

أمّا جُندب فقد أدرك ابن منظور أن هذه الكلمة ينبغي أن تعالج تحت الثلاثيّ، فلم يُفرد لها مادة من الرباعيّ: جندب، وقد رأينا كيف تتصرّف العربيّة في هذه المادة، فمن: جدب، اشتقت: جندب، فتخلّصت بالنون من الصعوبة الصوتيّة، ففكت الإدغام بإقحام حرف النون، وقد ترتّب على هذا التنويع الصوتيّ توظيف في المعنى، فاختصت: جندب، بهذه الحشرة التي تسبّب الجدب. وقد حدث أن تخلّصت العربيّة من الإدغام بإدخال الخاء، فقيل: جُخْدُب، أو جُخْدَب(١١٤)، فدلّت هذه على نوع من الجنادب، وهي طريقة مألوفة في العربيّة قائمة على التنويع الشكليّ، يصحبه استثمار من جانب المعنى. وبذا تتخلّق أُسرٌ اشتقاقيّة جديدة، لها حياتها اللغويّة الخاصّة ومضمونها الخاص.

وقد عالج ابن جنيّ مادة: تَرْنَموت، ووزَنَها بـ: تَفْعَلوت، وهي على هذا من: رنم، والترنموت هو التَّرنُّم، وهو تجاوب الصوت أو رنينه، وقد اقترنت هذه اللفظة في العربيّة بصوت القوس عند الإنباض، بل سُميّت القوس بها، فهي: الترنَموت، من: رنم. وقيل: تَرَنَّم القوسُ عند الإنباض"(١١٥). ويبدو أن الميم زائدة في هذه الكلمة، إذ هي من: رنّ القوس، أي ترنّم من الإنباض. وقد اشتق منها اسم للقوس، كما اشتق من: رنم، فقيل: المُرِنّة، والمُرِنّ، والمِرْنان(١١٦).

وقد اقترن صوت القوس بمادة: رنّ، في العبريّة(١١٧). وقد أُطلق هذا الصوت على السحابة في رعدها، والماء في خريره، فالمرنان: السحابة، وقد اقترن هذا الصوت بالدلالة على الفرح والتفجّع معاً، ودلّ على الشدّة والفرح.

وقد فكّ العرب إدغام: رنّ، بالميم فتشكّلت مادة: رنم، وبقي من آثار اشتراك

اللفظتين في الصوت التصويريّ إطلاقهما على القوس ونحوها. كما فُكّ الإدغام بمدّ الصائت، فقيل: كشف الله عنك رونة هذا الأمر"، أي: رُنَّة هذا الأمر، أي: غمّته وشدّته، كما فكّ الإدغام من: السّحابة الرُّوناء بدلاً من الرُّنّاء. ويروي ابن منظور [١١٨] أن شهر جمادَى سُمّي: رُنَة بدون تشديد. والرُّنَّى، وجمعها رُنَن لها علاقة بالشِّدة والغُمّة. وهما من معاني: رنن، بمعنى الشدّة، وهما معنيان واضحان في اشتقاق اسم شهري جمادَى، سواء أحُمِل ذلك على معنى نزول المطر من السحب المرعدة أم الجفاف والمحْل.

وأصّل ابن جني كلمة: عنكبوت، فوزنها بـ: فَعْعَللوت. فالنون عنده أصليّة، والواو والتاء زائدتان [١١٩].

وأحسب أن ابن جنيّ على صواب في أن الواو والتاء زائدتان، ونزيد على ذلك بأن التاء للتأنيث، أمّا النون فزائدة. فالكلمة، على هذا، على وزن: فَنْعَلوت.

وردت هذه الكلمة في بعض اللغات الساميّة [١٢٠]، فهي في الآراميّة اليهوديّة ᶜaknabitā بالقلب المكاني في موقع النون. وأصل الكلمة من: عكب، والنون زائدة، وهي في العبريّة بدون نون ᶜakābis من: عكب، والشين زائدة، يقابلها الشين في العُكاش في العربيّة، وهو ذكر العنكبوت [١٢١]. وقد حذفت الباء تخفيفاً، فلم يُقل: عُكباش. وقد حدث للكلمة تخفيف آخر بالتخفّف من التشديد، إذ قيل: عُكاش ᶜukās.

وأمّا النون في: العنكبوت، فهي من آثار فكّ الإدغام، إذ تصبح: عَكّبوت: عنكبوت، وهي أنثى العُكاش بالتخفيف، أو العُكّاش بالتشديد، وكلاهما بدون نون.

ومّما يدلُّ على أن النون ليست أصليّة حذفها في الجمع. فالعنكبوت جمعها: عكاب، وعُكب، وأَعْكُب. فهذه الكلمات جموع، وإن كان ابن منظور [١٢٢] يسميها: "اسم جمع"، بدلاً من أن يسميها "جمعاً"، لأن العنكبوت عنده رباعيّ.

وقد حدث القلب المكانيّ في: عنكبوت، في لهجة أهل اليمن القديمة. قال ابن منظور: "وهي بلغة اليمن: عَكْنَباة"[١٢٣].

وقد رأينا أنّ التاء في عنكبوت تُسبق بواو، كما هي الحال في العربيّة، في تاء رَحَموت، ومَلَكوت وسبروت؛ وهذا ما يحدث كثيراً في السريانيّة، نحو: ܡܰܠܟܘܬܳܐ malkūṯā "مملكة"، وهي عندئذٍ تقاس بياء: سبريت، وعزويت، أي: هي الحركة التي تسبق تاء التأنيث في بعض اللغات الساميّة[١٢٤]. أمّا في العربيّة اليمنيّة فقد رأينا أنّها مسبوقة بالألف، أي: بالفتحة الطويلة: عنكباة. وقد جاءت كذلك في العربيّة الشماليّة، على أشكال متعدّدة، فيقال: عنكباه، وعنكبوه (بالهاء)، وعنكباء. وأحسب أن: عنكباه، من: عنكبى، بالألف القصيرة، وهي من علامات التأنيث، فإذا مُدّت أصبحت الكلمة: عنكباء، وهي علامة تأنيث أيضاً، وكلتاهما متطوّرتان عن التاء إذ تتحوّل التاء عند الوقف هاء، ثمّ تختلط لفظاً بالألف: عنكبى، ثمّ بالألف الممدودة. ومدّ الألف ينتهي بالهمزة، كما هي في: سعلاء، أو بالهاء أحياناً، كما في: سِعلاه، وميلاه، وعنكباه.

وقد رأينا أنّ التاء في عنكبوت تُسبق بواو، كما هي الحال في العربيّة، في تاء رَحَموت، ومَلَكوت وسبروت؛ وهذا ما يحدث كثيراً في السريانيّة، نحو: malkūtā "مملكة"، وهي عندئذٍ تقاس بياء: سبريت، وعزويت، أي: هي الحركة التي تسبق تاء التأنيث في بعض اللغات الساميّة[١٢٤]. أمّا في العربيّة اليمنيّة فقد رأينا أنّها مسبوقة بالألف، أي: بالفتحة الطويلة: عنكباة. وقد جاءت كذلك في العربيّة الشماليّة، على أشكال متعدّدة، فيقال: عنكباه، وعنكبوه (بالهاء)، وعنكباء. وأحسب أن: عنكباه، من: عنكبى، بالألف القصيرة، وهي من علامات التأنيث، فإذا مُدّت أصبحت الكلمة: عنكباء، وهي علامة تأنيث أيضاً، وكلتاهما

متطوّرتان عن التاء إذ تتحوّل التاء عند الوقف هاء، ثمّ تختلط لفظاً بالألف: عنكبى، ثمّ بالألف الممدودة. ومدّ الألف ينتهي بالهمزة، كما هي في: سعلاء، أو بالهاء أحياناً، كما في: سِعلاه، ومِيلاه، وعنكباه.

ومن التأصيل الذي قام على القياس معالجة ابن جنيّ لكلمة: يَهْيَر، أي: الحَجَر، والجُرف. ووزن الكلمة عنده: يَفْعَلٌ. فالياء الثانية على هذا أصليّة. وقد استبعد أن تكون الياء الأولى أصليّة، وذلك بالقياس. قال: "لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة على هذه الصفة"(١٢٥). وقد أورد ابن منظور هذه الكلمة تحت مادة: هير. فالياء الثانية على هذا أصليّة والأولى زائدة.

وقد وردت هذه الكلمة في العبريّة(١٢٦) تحت المادة الثنائية har بمعنى الجبل، والتلّ. و הַר יהוה "جبل الإله". والهور hor في النبطيّة: الشقّ في الجبل، وهو اسم الشق الذي يُعَدّ مدخلاً لمدينة البتراء(١٢٧).

وقد وردت هذه الكلمة في الأكاديّة بمعنى: الأهوار، وهي من معاني هذه الكلمة في العربيّة. وهي في الأكاديّة(١٢٨) harr(um). وقد حافظت الأكاديّة على معنى من معاني هذه الكلمة التي حافظت عليها العربيّة فـ: اليَهْيَرّ في العربيّة: دويبّة، أعظم من الجِراء، تكون في الصحارى، وواحدتها: يَهْيَرّة. وهي في الأكاديّة harrir(um).

خامساً: التأصيل المنطقيّ الاستنباطيّ

ذهب ابن جنيّ إلى أن "أل التعريف" هي في الأصل على حرف واحد، وهو اللام، ثمّ دخلت الألف لسكونها"[١٢٩]. واستدل ابن جنيّ على ذلك بقوله: "فلمّا كان التنوين حرفاً واحداً، كان قياس حرف التعريف أن يكون حرفاً واحداً، وهم يجرون الشيء مجرى نقيضه، كما يجرونه مجرى نظيره، فمن هنا اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف حرفاً واحداً، لأنه نقيض التنوين الذي هو على حرف واحد"[١٣٠].

فالدليل هنا دليل استنباطي منطقيّ وليس دليلاً تاريخيّاً نصيّاً، مع أن المسألة التي يطرحها مسألة تحتاج إلى معالجة تاريخيّة.

والملاحظ أنّ صياغة الاستدلال هنا كانت في حاجتها إلى التعريفات والمقدمات والنتائج، صياغة تشبه الطرائق المنطقيّة.

فالتنوين = (نقيض التعريف)
واللام = (تعريف)
والشيء يجري على مجرى نقيضه (مقدمة كبرى)
ونقيض التعريف (أي التنوين) على حرف واحد (مقدمة صغرى)
والنتيجة المنطقيّة لهذه المقدمات = التعريف على حرف واحد

ولو تتبعنا أداة التعريف في نظرة مقارنة لرأينا أن بعض اللغات الساميّة القديمة، كالأكاديّة والأوغاريتيّة والحبشيّة تخلو من أداة التعريف، مع احتوائها أداة تنكير، إذ التنكير في الأكاديّة أداته الميم[١٣١]، وفي الأوغاريتيّة النون، كما هي الحال في العربيّة. أمّا العربيّة الجنوبيّة[١٣٢] ففيها التمييم، كأن يقال 'ntim ومعناها: أنثى. ومن التمييم في الحبشيّة الميم في نحو temālem "أمسِ"، و gesam "غداً". ومن بقاياه في العبريّة[١٣٣] yōmām "نهار" و 'umnām، أو 'amnām "حقّاً"[١٣٤]، وهي بدون التمييم 'āmēn وتعني حقاً، ويقابلها في

العربيّة اسم الفعل: آمين، و hinnām "مجاناً". ومن بقاياه في العربيّة الميم في: فم، وابنم.

وأمّا أداة التعريف فيبدو أنّ أصلها: هل، ثمّ تبادلت الهاء والهمزة فأصبحت هل← ال، كما اختصرت أداة التعريف ال، فأصبحت مع الحروف الشمسية همزة تتحقّق نطقاً في بدء الكلام، وتختفي في وصله من باب التسهيل. وقد حدث في العربيّات البائدة أن اختفت اللام دائماً وبقيت الهاء. فأداة التعريف في الصفويّة[١٣٥]، واللحيانيّة[١٣٦]، والثموديّة[١٣٧]، هي الهاء. وقد وردت ال في بعض النقوش النبطيّة كما في النقش الذي جاء على شاهد قبر رقاش بنت عبد منات: "هلكت في الحجرو" أيّ: ماتت في الحِجر. وقد ترتّب على حذف اللام تشديد الحرف الذي يليها في العربيّة والعربيّات البائدة، على نحو ما هو معروف في العبريّة، إذ أداة التعريف فيها هي الهاء. ويُشدّد الحرف الذي يليها من أثر إدغام اللام فيه، إلاّ أن يكون حرفاً حلقيّاً فإنه لا يشدّد[١٣٨].

وقد تبادلت اللام مع النون في العربيّة الجنوبيّة، فوردت: هن، في النقوش اليمنيّة القديمة[١٣٩]، كما وردت (أن) في المساند الحميريّة من كتاب الإكليل للهمداني[١٤٠]، وتبادلت (أن) مع (أم) فيما يسمّى بالطمطمانيّة التي يُروى بها الحديث الشريف"ليس من امبر امصيام في امسفر" أي: ليس من البرّ الصيامُ في السفر. وما تزال (أن) أداة تعريف مستعملة في لهجة منطقية جبل رازح في صعدة في اليمن[١٤١]. وكذلك (أم) التي تستخدم على نطاق أوسع في جنوب الجزيرة العربيّة.

وأمّا الهاء في: هل، فهي عنصر إشاريّ استخدم في أسماء الإشارة، وهو أداة التنبيه أو النداء في الثموديّة واللحيانيّة. وقد دخل أحرفَ النداء في العربيّة الفصحى، في نحو: هيا، و: أيّها، و:هِيهِ.

وعلى هذا فإن الهمزة في: أل، أصليّة، وتحويلها إلى همزة وصل هو من باب التسهيل والتخفيف على الناطقين. كما خُفّفت همزة القطع في نحو: لحمر lahmar، في: الأحمر، و: لرض lard، في: الأرض. وقد دلّت النظرة المقارنة على أنّ أداة التعريف تطوير تالٍ، إذا ما قورن بأداة التنكير (التنوين أو التمييم)؛ بدليل خلوّ بعض اللغات الساميّة القديمة كالأكاديّة والأوغاريتيّة من أداة التعريف. وبدليل عدم اتفاق كثير من الساميات في أصواتها، وعدم اتّفاقها في موقعها من الكلمة. فاللغات التي مرّ ذكرها تضعها في أول الكلمة، بينما تضعها السريانيّة ألفاً في آخرها. وربما كان أصل هذه الألف: هاء، ثمّ اختصرت إلى ألف في آخر الكلمة، نحو allāhā' الإله[١٤٣].

الخاتمة

تحدّد في مطلع هذا البحث هدفان أساسيان، وهما:

- الكشف عن الملامح المنهجيّة في التأصيل اللغويّ، عند علماء التراث، مع التركيز على أنموذج اخترنا له كتاب "المنصف" لابن جنيّ.

- التقويم المنهجي لما توصلوا إليه.

وفي سبيل الهدف الأول اتضحت الملامح المنهجيّة والمؤثرات التي انطلقوا منها في تأصيلهم للظاهرة اللغوية. فالقدماء اهتدوا إلى بعض الملامح والإرهاصات التي نضجت وسُميّت بأسمائها المنهجيّة في العصر الحديث، كالمنهج التاريخي، والوصفي، والمقارن... يلمس المرء ذلك عندهم، في شكل خيوط منهجيّة لا يسع من اطّلع على المناهج الحديثة سوى أن يُقِرَّ بحقيقة مؤداها، أن النسيج المنهجي الناضج في العصر الحديث كانت بدايته في فترة مبكرة. بَيْدَ أن بعض العوامل

كانت تُنْضِجُ عندهم اتجاهاً منهجياً ما، وتؤخّر نضج اتجاه منهجيّ آخر.

فالمنهج المقارن مثلاً كانت تنقصه آلية المعرفة الكافية باللغات، ولذا كان طَرْقهم للبحث اللغويّ من خلاله قليلاً نسبياً، ونتائجهم فيه أقل نضجاً. والمنهج الاستقرائي مثلاً، توافرت لديهم أدواته، وعلى هذا كان في وسعهم أن يستفيضوا في استقراء الأمثلة المتناظرة ليستخصلوا من ذلك القوانين العامة التي تحكم الظواهر... وهكذا.

وقد رأينا أنّهم اهتدوا إلى مجموعة من المفاهيم المنهجيّة كالمفهوم الوصفيّ، والمفهوم التاريخيّ، والمفهوم الاستقرائيّ، والمفهوم الاستنباطيّ... إلى غير ذلك من المفاهيم المنهجيّة التي عُولجت في هذا البحث.

وفي سبيل الهدف الثاني من هذه الدراسة كنّا نناقش ما قد يترتب على اختلاط الأسس المنهجيّة من آثار إيجابيّة تكامليّة، أو سلبيّة. وقد سعت هذه الدراسة إلى تعميق بعض ما توصل إليه القدماء بإيراد دليل جديد عليه، يأزر دليلهم، أو يردّ بعض ما توصلوا إليه، أو التحفّظ إزاءه، بما يمكن أن يستدل عليه من خلال ما آلت إليه المفاهيم الحديثة للبحث اللغويّ.

الحواشي

(١) ابن السرّاج (الأصول) ٢٣٦/٢

(٢) ابن جنيّ (المنصف) ٢٣١/١

(٣) ابن جنيّ (المنصف) ٢٠٢/١

(٤) ابن جنيّ (المنصف) ٢٠٢/١

(٥) انظر لمعالجة النداء من وجهات النظر المعياريّة والتاريخيّة والوصفيّة: عمايرة (المستشرقون والمناهج اللغويّة) ص٦٧.

(٦) انظر في التفسير التاريخّي المقارن والتفسير المعياريّ لظاهرة الجزم: عمايرة (نظرة مقارنة إلى المدرسة النحويّة العربيّة، من خلال باب الشرط.

(٧) ابن جنيّ (المنصف) ١٨٠/١، وانظر أيضاً ١٨٢/١

(٨) ابن جنيّ (المنصف) ٢٥/١

(٩) انظر ابن هشام (أوضح المسالك) ٢١٩/١

(١٠) ابن جنيّ (اللمع) ص ٩٤

(١١) انظر ابن جنيّ (المنصف) ١٧٤/١

(١٢) ابن جنيّ (المنصف) ١١٥/١

(١٣) ابن جنيّ (المنصف) ٢١/١

(١٤) المبرد (المقتضب) ٥٠/٢

(١٥) المبرد (المقتضب) ٦٧/٢، وانظر سيبويه ٩٥/٣، والزمخشري ١٥٠

(١٦) ابن يعيش (شرح المفصل) ٥٤/٣

(١٧) ابن يعيش (شرح المفصل) ٥٤/٣، وانظر ابن جني (المنصف) ٥٨/١

(١٨) الأزهريّ (التصريح) ٣٠٩/١

(*) ابن السراج: (الأصول في النحو) ١٨٧/٢

(١٩) ابن يعيش (شرح المفصل) ٥٤/١

(٢٠) انظر الفخر الرازيّ (التفسير الكبير) ص٦١

(٢١) ابن الأنباري (الإنصاف) ٣٢٣/١

(٢٢) ابن الأنباري (الإنصاف) ٣٢٨/١

(٢٣) ابن عصفور (الممتع) ٦١٧/٢

(٢٤) ابن عصفور (الممتع) ٦١٧/٢

(٢٥) ابن عصفور (الممتع) ٦١٧/٢–٦١٨

(٢٦) انظر Gesenius 277

(٢٧) انظر Von Soden 1345

(٢٨) ابن منظور (اللسان) مادة: طمر ٥٠٣/٤

(٢٩) ابن منظور (اللسان) مادة: طمن ٢٦٨/١٣

(٣٠) انظر أبا حيان (البحر) ٣٠/١

(٣١) ابن منظور (اللسان) مادة: طمن ٢٦٨/١٣

(٣٢) انظر عمايرة (معالم دارسة في الصرف) ص٧٨، ٨٠

(٣٣) انظر ابن جنيّ (المنصف) ٢٧/١

(٣٤) ابن جنيّ (المنصف) ٥٤/١

(٣٥) ابن جنيّ (المنصف) ٢٣٢/١

(٣٦) انظر ابن جنيّ (المنصف) ٢٣/١

(٣٧) ابن جنيّ (المنصف) ١٩٠/١

(٣٨) ابن جنيّ (المنصف) ٣٤٨/١

(٣٩) انظر Brockelmann (Grundriss) I : 619

(٤٠) انظر Dalmann 165

(٤١) انظر Brockelmann (Grundriss) I : 611

وانظر Dalman 163

(٤٢) انظر Rosenthal 49

(٤٣) انظر Brockelmann (Grundriss) I : 613

(٤٤) ابن جنيّ (المنصف) ١/٢٣

(٤٥) ابن جنيّ (المنصف) ١/٢٤

(٤٦) انظر ابن جنيّ (المنصف) ١/١٩٢

(٤٧) ابن جنيّ (المنصف) ١/٢٠٠

(٤٨) انظر ابن جنيّ (المنصف) ١/٢٥-٢٦

(٤٩) انظر ابن جني (المنصف) ١/٢٠

(٥٠) انظر Beetson 106

(٥١) انظر Brockelmann (Grundriss) I : 525

(٥٢) انظر المرجع نفسه

(٥٣) انظر عمايرة (معالم دارسة في الصرف) ص٣٧

(٥٤) ابن جنيّ (المنصف) ١/١١٩

(٥٥) انظر Bergsträsser 192

(٥٦) انظر ابن جنيّ (المنصف) ١/١٢٢

(٥٧) انظر بعلبكي (الكتابة الساميّة) ص ١٢٤

(٥٨) انظر Gesenius 194

(٥٩) انظر Gesenius 193

وانظر Bockelmann (Grundriss) II : 566

(٦٠) انظر Beetson 37

(٦١) انظر Gesenius 193

(٦٢) انظر Brockelmann (Syrische Grammatik) 50

(٦٣) انظر Nöldeke 47

(٦٤) ابن جنيّ (المنصف) ١/١٢٤

(٦٥) انظر عمايرة (نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني) ص ١٣٠

(٦٦) ابن جنيّ (المنصف) ١/١٨١

(٦٧) ابن جنيّ (المنصف) ١٢٥/١

(٦٨) انظر بعلبكي (الكتابة الساميّة) ص ٢٣٣ وما بعدها،

وانظر Endress 165

(٦٩) انظر ابن منظور (اللسان) مادة: معز ٤١٠/٥

(٧٠) انظر Gesenius 575

وانظر ربحي كمال (المعجم الحديث: عبري–عربي) ص ٣٤٥

(٧١) انظر Beetson 17

(٧٢) انظر Costaz 258

وانظر Von Soden 258

(٧٣) ابن جنيّ (المنصف) ١٣٢/١

(٧٤) ابن جنيّ (المنصف) ١٤٧/١

(٧٥) ابن جنيّ (المنصف) ١٤٣/١

(٧٦) انظر ابن جنيّ (المنصف) ١٤٨/١

(٧٧) ابن جنيّ (المنصف) ١٤٦/١

(٧٨) انظر ابن منظور (اللسان) منجنون ٤٢٣/١٣، وانظر الجوهري (الصحاح) جنن ٢٠٩٥/٥

(٧٩) ابن منظور (اللسان) منجنون ٤٢٤/٤

(٨٠) انظر Fränkel 135

(٨١) انظر ابن منظور (اللسان) حرف الجيم ٢٠٥/٢

(٨٢) ابن جنيّ (المنصف) ١١٤/١

(٨٣) ابن جنيّ (المنصف) ١١٥/١

(٨٤) ابن جنيّ (المنصف) ١١٥/١

(٨٥) ابن جنيّ (المنصف) ١١٥/١

(٨٦) ابن جنيّ (المنصف) ١١٥/١

(٨٧) انظر Gesenius 113

(٨٨) انظر ربحي كمال (المعجم الحديث عبريّ–عربيّ) ص ٢٩٤

وانظر Gesenius 478

(٨٩) انظر Von Soden 699

(٩٠) انظر ربحي كمال (دروس اللغة العبريّة) ص ٥٧٣

وانظر Fohrer 168

(٩١) ابن جنيّ (المنصف) ١٣٤/١

(٩٢) سيبويه ٢١٨/٣

(٩٣) ابن منظور (اللسان) رمن ١٨٦/١٣

(٩٤) المرجع السابق ١٨٦/١٣

(٩٥) انظر Von Soden 69

(٩٦) انظر المرجع السابق 69

(٩٧) انظر Costaz 342

(٩٨) انظر ربحي كمال (المعجم الحديث: عبري–عربي) ص٤٥٠

(٩٩) انظر Gesenius 761

(١٠٠) انظر Fränkel 142

(١٠١) ابن جنيّ (المنصف) ١٣٥/١

(١٠٢) انظر عبد الرحيم (المعرّب) ص ٣٠٣

وانظر Fränkel 282

(١٠٣) انظر ابن منظور (اللسان) دهقن ١٣٦/١٣

(١٠٤) انظر Costaz 59

(١٠٥) ابن منظور (اللسان) دكن ١٥٧/١٣

(١٠٦) انظر Fränkel 188

(١٠٧) ابن جنيّ (المنصف) ١٣٦/١

(١٠٨) ابن منظور (اللسان) قرنفل ٥٥٦/١١

(١٠٩) انظر Fränkel 144

(١١٠) انظر ابن جنيّ (المنصف) ١٣٨/١

(١١١) انظر Gesenius 124, 133

(١١٢) انظر Fränkel 238

(١١٣) انظر رأي نولدكه لدى Fränkel 238

(١١٤) انظر ابن منظور (اللسان) جخدب ٢٥٤/١

(١١٥) ابن منظور (اللسان) : رنم ٢٥٧/١٢

(١١٦) ابن منظور (اللسان) مادة: رنن ١٨٧/١٣

(١١٧) انظر Gesenius 763

(١١٨) انظر ابن منظور (اللسان) مادة: رنن ١٨٩/١٣

(١١٩) انظر ابن جنيّ (المنصف) ١٣٩/١

(١٢٠) انظر Gesenius 585

(١٢١) انظر ابن منظور (اللسان) مادة: عكش ٣١٩/٦

(١٢٢) انظر ابن منظور (اللسان) مادة: عكب ٦٢٦/١

(١٢٣) انظر ابن منظور (اللسان) مادة: عنكب ٦٣٢/١

(١٢٤) انظر عمايرة (ظاهرة التأنيث) ص ٦٤

(١٢٥) ابن جنيّ (المنصف) ١٤٠/١

(١٢٦) انظر Gesenius 187

(١٢٧) انظر Gesenius 187

(١٢٨) انظر Von Soden 327

(١٢٩) ابن جنيّ (المنصف) ٦٨/١

(١٣٠) ابن جنيّ (المنصف) ٦٩/١

(١٣١) انظر Riemschneider 30

(١٣٢) انظر Brockelmann (Grundriss) I : 473

(١٣٣) انظر Brockelmann (Grundriss) I : 474

(١٣٤) انظر Gesenius 49

(١٣٥) انظر Gesenius 171

(١٣٦) انظر Kaskel 68

(١٣٧) انظر Littmann 108

(١٣٨) انظر ربحي كمال (دروس اللغة العبريّة) ص ١١١
وانظر Wright 270

(١٣٩) انظر Kaskel 68

(١٤٠) انظر الهمداني (الإكليل) ١٠٤/٨ تحقيق محمد بن الأكوع، دمشق ١٩٧٩.

(١٤١) انظر الصلوي (ألفاظ يمانيّة خاصة) مجلّة كليّة الآداب، صنعاء، العدد ١٢، سنة ١٩٩١م

(١٤٢) انظر Brockelmann (Syrische Grammatik) 51

المراجع العربية

الأزهريّ، خالد بن عبد الله: شرح التصريف على التوضيح، دار الفكر.

ابن الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصريّة، صيدا–بيروت، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.

بعلبكيّ، رمزي: الكتابة العربيّة والساميّة، ط١، دار العلم للملايين ١٩٨١م.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان: اللُّمع في العربيّة، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان: المنصف شرح كتاب التصريف (للمازنيّ)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

الجوهريّ ، إسماعيل بن حمّاد: الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

أبو حيان، محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط، دار الفكر ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

الرازي، محمد بن عمر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) تحقيق خليل الميس، بيروت.

ربحي كمال، دروس اللغة العبريّة، دار النهضة العربيّة، بيروت ١٩٧٨م.

ربحي كمال، المعجم الحديث (عبري – عربي)، بيروت ١٩٧٥م.

الزمخشريّ، محمود بن عمر: المفصل في النحو، طبعة بروخ، كريستيانا ١٨٧٩م.

ابن السّراج ، محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦٦–١٩٦٨م.

الصلويّ، إبراهيم: ألفاظ يمنيّة خاصة، مجلة كليّة الآداب، صنعاء، العدد ١٢ سنة ١٩٩١م.

عبد الرحيم، ف، المعرّب لأبي منصور الجواليقي، دار القلم، دمشق ١٤١٠هـ–

١٩٩٠م.
ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٣٩هـ-١٩٧٨م.
عمايرة، إسماعيل أحمد عمايرة: المستشرقون والمناهج اللغويّة، طـ٢، دار حنين للنشر ١٩٩٢م.
عمايرة، إسماعيل أحمد عمايرة: معالم دارسة في الصرف، الأقيسة الفعليّة المهجورة، طـ٢، دار حنين للنشر، عمان ١٩٩٣م.
عمايرة ، إسماعيل أحمد عمايرة : نظرة مقارنة إلى المدرسة النحويّة العربيّة من خلال باب الشرط، مجلة دراسات – العلوم الإنسانيّة– الجامعة الأردنيّة، المجلد ١١، العدد ٤، سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
عمايرة، إسماعيل أحمد عمايرة: نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات الساميّة، مجلة دراسات، العلوم الإنسانيّة – الجامعة الأردنيّة، المجلد ٢٠ (أ)، العدد ٤، ١٩٩٣م.
المبرِّد ، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٢هـ.
ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت.
ابن هشام، جمال الدين بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة.
الهمداني، الإكليل، تحقيق محمد بن الأكوع، دمشق ١٩٧٩م.
ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

المراجع الأجنبية

- *Beetson, A.F.L. Ghul, M.A. Müller, W.W. Ryckmans, J.* : Dictionnaire Sabeen (anglais-francais-arabe) Beyrouth 1982.
- *Bergsträsser, Gotthelf*: Einführung in die Semitischen Sprachen, Darmstadt 1963.
- *Brockelmann, Carl*: Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen, Bd. I-II Berlin 1908-1913
- *Brockelmann, Carl*: Syrische Grammatik, Leipzig 1981.
- *Costaz, Louis*: Syriac-Englisch Dictionary, Beyrouth
- *Dalmann, Gustaf*: Grammatik des Jüdisch-Palästinischen Aramäisch, Darmstadt 1981.
- *Endress, Gerhard*: Handschriftenkunde, in : Grundriss der Arabischen Philologie, Band I, Herausgegeben von W. Fischer, Wiesbaden 1982.
- *Fohrer Georg*: Hebräisches und aramäisches Wörterbuch zum Alten Testament Berlin. New York 1971.
- *Fränkel, Siegmund*: Die aramäischen Fremdwörter im Arabischen, Hildesheim. New York 1982.
- *Gesenius, Wilhelm*: Hebräisches und Aramäisches andwörterbuch über das Alte Testament, 17 Auflage, Germany 1962.
- *Kaskel, Werner*: Lihyan und Lihyanisch, Westdeutscher Verlag Köln und Opladen 1952.
- *Littmann, Enno*: Zur Entzifferung der Thamudenischen Inschriften, Berlin 1904.
- *Riemschneider, Kaspar*: Lehrbuch des Akkadischen, Leipzig 1973.

- *Rosenthal, Franz*: A Grammar of Biblical Aramaic, Wiesbaden 1974.
- *Nöldeke, Theodor*: Kurzgefasste Syrische Grammatik, Leipzig 1898.
- *Von Soden, Wolfram*: Akkadisches Handwörterbuch Band I-II Wiesbaden 1965. 1972.
- *Wright, W.*: A Grammar of the Arabic Language, ed. Cambridge 1896-1898 Reprint 1951.